﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

كلية التربية
المجلة التربوية
***

دور جامعة الفيوم فى تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة من وجهة نظر بعض الخبراء

إعداد

د/ثناء هاشم محمد

مدرس قسم أصول التربية – جامعة الفيوم

المجلة التربوية. العدد التاسع والخمسون. مارس ٢٠١٩م

Print:(ISSN 1687-2649) Online:(ISSN 2536-9091)

ملخص: هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم وأبعاد وخصائص مجتمع المعرفة ،كما سعت إلى التعرف على متطلبات مجتمع المعرفة من الجامعة ،وأيضا معرفة الدور الذى تقوم به جامعة الفيوم فى تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة ، بالإضافة إلى وضع تصور مقترح لتفعيل دور جامعة الفيوم فى تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة، إستخدمت الباحثة المنهج الوصفى ، وتكونت عينة الدراسة من (٢٠) خبيرا من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الفيوم ،صممت الباحثة إستبانة لجمع المعلومات تكونت من (١١٨) فقرة موزعة على ستة محاور ، وإستخدمت الدراسة الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (spss) فى تحليل البيانات ، وتوصلت إلى النتائج التالية :

- جاء محور إجراءات وأليات تفعيل دور الجامعة لتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة فى المرتبة الأولى بمتوسط حسابى (٢,٣٥)، يليه محور دور جامعة الفيوم لتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة والمتعلق برؤية الجامعة فى المرتبة الثانية بمتوسط حسابى (٢,٣٣)،ثم محور دور جامعة الفيوم لتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة والمتعلق بالبيئة التعليمية بمتوسط حسابى (٢,٢) ،بينما جاء محور دور جامعة الفيوم لتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة والمتعلق بالموارد البشرية فى المرتبة الرابعة بمتوسط حسابى (٢,١٦٦)،يليه محور دور جامعة الفيوم لتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة والمتعلق بخدمة المجتمع فى المرتبة الخامسة بمتوسط حسابى (٢,١٤)،وجاء فى المرتبة الاخيرة محور دور جامعة الفيوم لتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة والمتعلق بالبحث العلمى بمتوسط حسابى (١,٦٣٢)

(الكلمات الإفتتاحية: جامعة الفيوم،متطلبات مجتمع المعرفة)

Abstract

The Study Aimed at identifying the concept,dimensions and characteristics of knowledge society.it also aimed at figuring out the requirements of knowledge society from the university.moreover,knowing the role played by fayoum university in fulfilling the requirements of knowledge society,in addition to put a Suggestional imagination activating the role of university in fulfilling the requirements of knowledge. The researcherused the qualitative method,and the sample of the study consisted of (20) experts from the teaching staff at fayoum university.the researcher designed aquestionnaireto collect information that consisted of (1١8) items distributed among six axes and also used SPSS in analyizino data and reached the following results:

The axis of procedures of activating the role of university in fulfilling the requirements of knowledge society in the first rank with a ststistical mean of (2.35),then the axis of the role of fayoum university in fulfilling the requirements of knowledge society related to university vision in the second rank with a ststistical mean (2.33), then the axis of the role of fayoum university in fulfilling the requirements of knowledge society related to educational environment with a statistical mean (2.2),while the axis of the role of fayoum university in fulfilling the requirements of knowledge society related to human resources in the fourth rank with a statistical mean (2.166), then followed the axis of the role of fayoum university in fulfilling the requirements of knowledge society related to society service in the fifth rank with a statistical mean (2.14), in the last rank came the axis of the role of fayoum university in fulfilling the requirements of knowledge society related to scientific research with a statistical mean (1.632) .

Key words (fayoum university- requirements of knowledge society)

مقدمة :

تعيش مجتمعات القرن الحادى والعشرين مناخات مليئة بالمستجدات والمتغيرات فى ظل ثقافة الإنفتاح والتفجر المعرفى والمعلوماتى التى أفرزتها العولمة ، وماواكبها من ثورة فى الإتصالات والتكنولوجيا التى جعلت من المعرفة أساسا يقود إلى الإبتكار والتقدم فى هذه المجتمعات ، إذ أصبحت المعرفة تمثل أصلا واحدا وأهم عوامل الإنتاج التى تحظى باولوية خاصة فى الإقتصاد الجديد القائم على المعرفة ، كما أصبحت المعرفة اداة لإيجاد القيمة المضافة فى مختلف قطاعات ومؤسسات المجتمع.

وتدل المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية على أن الموجة الثالثة من تقدم وتطور المجتمعات هى فى الواقع تقدم مبنى على المعرفة المتخصصة ، والتى أصبحت تمثل موردا إستراتيجيا مهما يجب تعزيزه وتطويره وتوظيفه للإرتقاء بمجمل أنشطة وقطاعات المجتمع ، إذ يذكر (Drucker,1999) أن المعرفة لاتسمى معرفة إلا إذا طبقت ، أى ظهرت فى ممارسة الفرد فى العمل والمجتمع ، وهى لاتكون منتجة لقيمة إلا عندما تستعمل كاساس للعمليات والمهارات ، كما يشير (غنيم،٢٠٠٤) إلى أن المعرفة هى ناتج التعليم والتعلم والنشاطات التى تركز على الإبداع وإستغلال الخبرات ، وهى القيمة المضافة إلى السلوك والممارسات.

والواقع أن هذه المفاهيم الجديدة لأهمية المعرفة والدور المحورى الذى تؤديه فى التنمية الإنسانية وتطورها أحدثت تحولات جوهرية فى السياق المجتمعى للألفية الثالثة ، واظهرت إتجاهات جديدة ورؤى تهدف إلى إصلاح هذا السياق بإتجاه إكتساب المعرفة وإنتاجها ، وتوظيفها وإعتمادها مبدأ ناظما للحياة البشرية، بهدف تطوير نهضة إنسانية تسهم فى التحول إلى ما يعرف بمجتمع المعرفة(منال صبحى،محمد حسن الطراونة، ٢٠١٢،ص٥١٥)، ويشير تقرير التنمية الإنسانية إلى أن بناء مجتمع المعرفة يتطلب أعمالا إبداعيا تسهم فى نشوء حركة مجتمعية تقوم على إطلاق الطاقات البشرية الخلاقة فى المجتمع وتوظيفها بكفاءة كما أكد التقرير على وجود أركانا خمسة لبناء مجتمع المعرفة هى :(المكتب الإقليمى للدول العربية : *تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٣ ،صص١١-١٢)

١-إطلاق حريات الرأى والتعبير والتنظيم وضمانها بالحكم الصالح فى حدود القانون، وهذه الحريات هى المفتاح الضامنة لجميع صنوف الحرية، وهى المؤدية إلى سبل إنتاج

المعرفة، والمفتاح لأبواب الإبداع والابتكار، ولحيوية البحث العلمى، والتطوير التكنولوجى والتعبير الفنى والأدبى.

٢-النشر الكامل للتعليم راقى النوعية، مع إعطاء عناية خاصة لطرفى المتصل التعليمى وللتعلم المستمر مدى الحياة، وهذا الأساس يعنى إعطاء أولوية للتعليم فى مرحلة الطفولة المبكرة، وتعميم التعليم الأساسى للجميع مع إطالة أمده لعشرة صفوف على الأقل، واستحداث نسق مؤسسى لتعليم الكبار مستمر مدى الحياة، وترقية جودة النوعية فى جميع مراحل التعليم، وإعطاء اهتمام خاص للنهوض بالتعليم العالى.

٣-توطين العلم ، وبناء قدرة ذاتية فى البحث والتطوير التكنولوجى فى جميع النشاطات المجتمعية واللحاق بعصر المعلومات، من خلال تشجيع البحث الأساسى وتعميمه، وإقامة نسق للابتكار والإسراع فى التطوير التقنى للمعلومات والاتصالات.

٤-التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة وتوظيفها بكفاءة فى البيئة الاجتماعية والاقتصادية من خلال التوجه نحو تطوير الموارد القابلة للتجدد اعتماداً على القدرات التكنولوجية، والمعرفة الذاتية، وتنويع البنى الاقتصادية والأسواق، وتعزيز نسق حوافز مجتمعى يعلى من شأن اكتساب المعرفة وتوظيفها بكفاءة فى بناء التنمية الإنسانية بدلاً من الوضع الراهن الذى تتمحور فيه القيم حول الامتلاك المادى والحظوة لدى مصدرى القوة، والمال والسلطة.

٥-تأسيس نموذج معرفى عربى عام أصيل منفتح ومستنير يقوم على صحيح الدين وتخليصه من التوظيف المغرض، وحفز الاجتهاد وتكريمه، والنهوض باللغة العربية وإطلاق نشاط بحثى ومعلوماتى جاد فى ميدانها، وإثراء التنويع الثقافى داخل الأمة ودعمه والاحتفاء به من خلال حماية جميع الثقافات الفرعية لأبنائه، والانفتاح على الثقافات الإنسانية الأخرى، والتفاعل معها.

ومن ثم أصبح السعى لتحقيق مجتمع المعرفة ضرورة عصرية لايمكن للمجتمعات أن تناى بنفسها بعيدا عنها ، وذلك لعدة مبررات من أهمها :

١- إهتمام كل الشعوب والحضارات بالمعرفة وقيمتها ، وفى مقدمتهم الإسلام الذى حرص على المعرفة وجعلها أساسا للحياة.

٢- إدراك أهمية المعرفة فى تنمية الشعوب وتقدمها عبر العصور(تقرير التنمية الإنسانية العربية ،٢٠٠٣).

٣- الإهتمام بالأصول المعرفية غير الملموسة ، وهى المعارف والقدرات والكفاءات والنظم والعلاقات والمؤسسات ، ورصد الإنجازات ذات المضامين المستقبلية المحفزة للتنمية الشاملة والمستدامة، وهى أصول وطنية ثمينة لكل دولة تتميز بالتوالد والتجدد لإعادة إنتاج القيمة المستهدفة من خلال عمليات إعمال العقل ، والتفكير الإنسانى الإبتكارى عبر برامج ونشاطات تكوين المعرفة على مستوى الفرد أوالمؤسسة والمجتمع(سعد غالب ياسين ،٢٠٠٧).

٤- توجيه الجامعات إلى العمل على إنتاج معرفة فعالة قادرة على مجابهة تحديات عصر الإنفجار المعرفى بإعتبار أن المعرفة سلطة تحكم وتوجيه لمستقبل البشرية(تقرير المؤتمر التربوى،٢٠٠٠)

٥- التطور الملحوظ فى بناء مجتمع المعرفةعالميا ، والتأخر فى بناء المعرفة فى المجتمعات العربية لوجود الكثير من التحديات التى تقلل من فرص الإسهام فى بناء مجتمع المعرفة ، مما ينعكس على مؤسسات توليد وإنتاج المعرفة ، والحاجة لتقييم دور هذه المؤسسات وتفعيله(عبدالوهاب عبد الوهاب،٢٠٠٧).

٦- إعتبار المعرفة سبيلا لبلوغ الغايات الإنسانية الاخلاقية العليا من حرية وعدالة وكرامة إنسانية ، وكونها محركا قويا للتحولات الإقتصادية والإجتماعية ،ووجود روابط قوية بين إكتساب المعرفة والقدرة الإنتاجية للمجتمع، وتأكيد بعض التقارير لخروج المجتمعات العربية عن دائرة المجتمعات القائمة على المعرفة(تقرير التنمية الإنسانية ٢٠٠٣،).

٧- التطور السريع للعولمة وإنتشارها ، فبعد أن تم التشكيل للمنظمة العالمية للتكنولوجيا WTO أدى إلى إتساع سوق العمل الدولى ، وزيادة التبادل الفكرى والبشرى والمادى ، وتطور أساليب الإتصال المعرفى أوالمعلوماتى الجديد ، وأيضا التطور المستمر للتكنولوجيا (ربحى مصطفى عليان،٢٠١٢،ص٢١٣١).

٨- فى ظل التطور السريع للمعلومات يعتبر مستوى إكتساب المعرفة هو ألية القياس التى تستخدم فى تقييم مستوى الكفاءة الإنتاجية ،والتقانة الخاصة بالأفراد والمجتمعات ،

وبالتالى فإن المعرفة والتكنولوجيا هما من الأساليب التى يتم تصممييها لزيادة معطيات الكفاءة الإنتاجية ، وزيادة الإستفادة من المعلومات المتاحة(نفس المرجع السابق ،ص٢١٣١).

٩- التغيير في فرص وأهداف العمل، فوظائف المستقبل تتطلب قدرات خاصة مثل :الكفاءة والإبداع، وكذلك التغيير في نظم التعامل المعرفي، إذ أصبح الاتجاه السائد هو استخدام المعرفة في حل المشكلات اليومية بدلا من استخدامها في البحث وأساليبه(منصور بن نايف العتيبى ،٢٠١٥،ص١٨).

١٠- الزيادة الكبيرة للمعرفة، فهناك من يتنبأ بأن المعرفة سوف تتضاعف كل (٢٢)يوما بحلول عام 5020 م، ولذا فعلى المؤسسات حسن التعامل مع العميل، والاهتمام بالمعرفة الضمنية، والذاكرة التنظيمية لكل قسم ومهنة بالمؤسسة(حسن البيلاوى ، سلامة عبد العظيم ،١٤٢٦هـ)

وقد كان التعليم عامة والتعليم العالى بصفة خاصة وما يزال العامل الرئيس فى إنتاج المعرفة وتطبيقها والإفادة منها في التنمية الإجتماعية والإقتصادية، وتوضح المنظمة الدولية للتنمية والتعاون فى المجال الإقتصادى (OECD 2008,2) أن مؤسسات التعليم العالى يمكنها بناء مجتمع المعرفة من خلال القيام بأربع مهام رئيسة هي: تشكيل رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب، وبناء قواعد المعرفة من خلال البحث والتطوير، ونشر واستخدام المعرفة من خلال التفاعل مع المستخدمين للمعرفة، وصون المعرفة من خلال المحافظة عليها ونقلها بين الأجيال.

وإزاء هذه الحقيقة تزايد الاهتمام التربوى المعاصر بقضية تطوير نظم التعليم حتى تضطلع بمسئولياتها فى إعداد الأفراد لمجتمع جديد تتأسس أركانه على المعرفة، فأدركت الدول المتقدمة أهمية التعليم والبحث والابتكار لولوج مجتمع المعرفة، ويوضح ايف (Yves 2007,185) حرص دول الإتحاد الأوربى على تكوين مجتمع المعرفة من خلال تنفيذ استراتيجية موحدة تحمل رؤية جديدة للتعليم والبحث العلمى، هذه الاستراتيجية اعتمدها مجلس الإتحاد الأوربى فى مارس عام ٢٠٠٠ والتى تسعى إلى تحسين نوعية التعليم والبحث العلمى والابتكار لايجاد فرص وقدرات أكبر لدول الإتحاد الأوربى للتنافسية العالمية فى مجتمع قائم على المعرفة.

كذلك تسعى الدول الأقل نمواً إلى تشكيل مجتمع المعرفة، ففى الهند أتخذت الحكومة الهندية مجموعة من الإجراءات لتحويل الهند إلى مجتمع قائم على المعرفة مثل: تحقيق التميز في

النظام التعليمي والبحثى لمواجهة تحديات المعرفة فى القرن الحادى والعشرين وزيادة الميزة التنافسية للهند في مجالات المعرفة، وتشجيع إنتاج المعرفة من خلال مختبرات متقدمة للعلوم والتكنولوجيا، وتحسين إدارة المعرفة، وصون حقوق الملكية الفكرية Intellectual Property Rightsوتعزيز تطبيقات المعرفة فى المجالات المختلفة، وتشجيع تقاسم المعرفة لتحقيق أقصى قدر من المنفعة العامة (Government of India 2008,8).

وبذلك أصبحت المعرفة تمثل واحداً من أهم عوامل الإنتاج، الأمر الذى يجعل التوجه نحو مجتمع المعرفة لم يعد ترفاً بل أصبح من الضروريات التي لابد من السعي الدائم، فالتحول نحو مجتمع المعرفة عملية لها انعكاسات على التعليم كأحد مناشط المجتمع الرئيسة، فالمعرفة تحتاج إلى إدارة واعية، وإلى وسائط تحقق من خلالها مراحل ودورة المعرفة، ولن يتحقق ذلك إلا بتوفر العنصر البشرى المبدع والمنتج، و من هنا يبرز دور النظام التعليمي كأهم محرك لإحداث تغيير وثورة حقيقية في نمط الحياة من خلال مسئوليته في بناء الإنسان، الذى يمثل عنصراً أساسيا من عناصر الإنتاج في عصر المعرفة.

ويؤكد(رضا أحمدالمحمدي،٢٠١٠،ص٣) أنه إذا كان التعليم بمراحله المختلفة هو المسئول عن التنمية الحضارية، فإن التعليم الجامعي أكثر مسئولية في تحقيق تلك التنمية حيث له دوره الهام في اكتساب المعارف والمهارات اللازمة في جميع مجالات النشاط المجتمعي،وتقوم الجامعة بتزويد مجتمع المعرفة بما يحتاج إليه من الكفاءات الفنية والإدارية، لإحداث النمو الإقتصادي والتمايز في المستوى العلمي والمهني للفرد، مما يرفع من مستواه ودوره في مجتمع المعرفة، ويشير (Peijun, 2009,17) إلى أن الجامعة تعمل على تحديد وإنتاج وإستعمال ونشر المعرفة، وهذه المعرفة إما ناتجة من البحث العلمي أو هي مستخدمة فيه، وبذلك يصبح لرأس المال البشرى الدور الرئيس في استخدام وإنتاج المعرفة التي يكتسبها من النظام التعليمي،وللجامعة دور قيادي لتأسيس مجتمع المعرفة ولكن تواجهها بعض التحديات فى سبيل تحقيق متطلبات مجتمع المعرقة بعضها خارجي يفرضها الواقع الدولي والتحولات العالمية الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والعلمية، والتي منها استحداث نظم تعليمية حديثة مثل التعليم عن بعد، وتطور مجالات البحث العلمي، وتزايد استخدام الوسائط الالكترونية في الجامعة، وزيادة التعاون العلمي بين مؤسسات التعليم العالي، وتدويل التعليم. وبعضها الآخر مجموعة التحديات الداخلية الخاصة في المجتمعات المحلية التي تقدم هذه الجامعات خدماتها فيها، والتي منها

ضعف الطاقة الاستيعابية لهذه المؤسسات، وتزايد الطلب الاجتماعي عليها، وصعوبة التوازن بين الكم والنوع في منظومة العمل في هذه المؤسسات، وصعوبة التكيف مع متطلبات السوق في هذه المجتمعات، وضعف مخرجات المؤسسات المتمثلة في الأعداد الهائلة من الخريجين غير الملائمين لمستجدات العصر في ظل تغيير طبيعة وأشكال مهن المستقبل (أحمد عوض ، زياد بركات ، ٢٠٠٩).

وقد فرضت هذه التحديات على الجامعة أدواراً كبيرة ومتعددة منها خدمة المجتمع، ونشر المعرفة والمعلوماتية بإعتبارها أحد دعائم المجتمع المعرفي ، ونشر التعليم الحر وتوليد الأفكار، وبناء المعرفة وربط العلم والمعرفة بسوق العمل، وفتح قنوات جديدة للتعليم، وتنمية المهارات والقدرات اللازمة التي يحتاجها الطلبة أثناء عملية التعلم والتعليم، وتطوير شخصية الطالب الجامعي المتكاملة في ظل متغيرات العصر العلمي والانفجار المعرفي الرقمي ، وقد جاءت هذه الدراسة للتعرف على واقع دور جامعة الفيوم فى تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة من وجهة نظر عينة من الخبراء من أساتذة الجامعة، بهدف تحديد العوامل المعيقة التى تحول دون تحقيق تلك الأدوار ، ومن ثم وضع تصور مقترح للتغلب عليها.

الدراسات السابقة:

أولا الدراسات العربية:

١- أجرى (حيدر ،٢٠٠٤) دراسة هدفت إلى معرفة الأدوار الجديدة التى يفرضها مجتمع المعرفة على مؤسسات التعليم فى الوطن العربى بمستوييه التعليم العام والتعليم الجامعى، إستخدمت الدراسة المنهج الوصفى، وتوصلت إلى مجموعة من الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم لإعداد المتعلمين لمجتمع المعرفة، منها التحول إلى مركز اشعاع معرفى فى المجتمع المحيط، وتقديم معرفة تخصصية عالية المستوى، وتقديم برامج أكاديمية تخصصية بصورة مكثفة، والتأكيد بصورة أكبر على الاستقصاء والبحث بما يؤهل المتعلم للتعلم الذاتى، والانتقال بإدارة التعليم العالى من ممارسات التسيير الحالية إلى ممارسات أكثر نضجاً تنشد التجديد والتطوير.

٢- وأجرى(العزب 2006) دراسةهدفت إلى تعرف دور الجامعات في إعداد المخرجات الوطنية باعتبار ان مؤسسات التعليم العالي هي الأماكن الملائمة للإعداد العام لخريجي التعليم الثانوي في العديد من الفروع الأكاديمية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي في

دراسته، وأسفرت نتائج الدراسة إلى أن دور الجامعات لبناء مجتمع المعرفة يتمثل في أنماط كثيرة منها :تأسيس الكوادر العلمية ذات الكفاءة، ودعم الابتكارات والبحث العلمي، والاستفادة من التقدم في مجال الاتصالات لتطوير التعليم، وتسويق البحث العلمي للصناعة، والاهتمام ببناء القدرات والمهارات والتدريب على توظيف المعلومات والمعارف، ودعم الحرية الأكاديمية والاستقلال الذاتي المؤسسي، وتوسيع نطاق التعاون.

٣- وأجرى(الفيلاني ،٢٠٠٧)دراسة إستهدفت التعريف بإستراتيجية جامعة الملك عبد العزيز في التحول إلى مجتمع المعرفة من خلال الاعتماد على أربعة مسارات، وهي مسار التخطيط الاستراتيجي، ومسار الإصدارات ونشر ثقافة المعرفة، ومسار الشراكة الاستراتيجية، ومسار الكيانات الإستراتيجية، ولتحقيق هدف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي عبر تتبع تفاصيل المسارات التي اعتمدتها الجامعة للوصول الى مجتمع المعرفة، وتوصلت الدراسة الى مجموعة خطوات مهمة كانت ضمن تجربة الجامعة ومنها :رسم استراتيجية للبحث العلمي، ووضع خطة شاملة للشراكات بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المختلفة العامة والخاصة، والتعرف إلى الخبرات والتجارب العالمية في مجالات المعرفة وتفعيل الشراكات، وإنشاء الكيانات الاستراتيجية كالجامعات الجديدة ومنظومة المعرفة.

٤- كماأجرى (صلاح الدين توفيق، نادية حسن السيد ،٢٠٠٨) دراسةإستهدفت طرح رؤية مستقبلية لتفعيل دور التعليم الجامعي العربي في تأسيس مجتمع المعرفة،وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تناولت الدراسة بالشرح والتوضيح مفهوم مجتمع المعرفة وأهم ملامحه ومؤشراته و معوقات تأسيسه، بالإضافة إلى التعرف إلى واقع المعرفة في العالم العربي والدور الذي يمكن أن يقوم به التعليم الجامعي في الاستجابة لمتطلبات تأسيس مجتمع المعرفة، وكيف يمكن تطوير الأبعاد المختلفة للتعليم الجامعي العربي ليسهم بفاعلية في تأسيس مجتمع المعرفة، وإستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ومنهج التحليل المستقبلي وأسلوب السيناريو.وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها:تدني مستوى المعرفة في العالم العربي، وعجز التعليم الجامعى العربى عن القيام بدوره في تأسيس مجنمع المعرفة نظرا لما يواجهه من أزمات وتحديات .

٥- وأجرى (الزبيدي،٢٠٠٨) دراسة بهدف تحديد دور الجامعات العربية في بناء مجتمع المعرفة في ضوء التطور المعلوماتي العالمي، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلى في دراسته ،وتوصلت الدراسة إلى وضع مجموعة من الأدوار المقترحة للجامعات العربية في ضوء عصر المعلوماتية الرقمية وأهمها: بناء مجتمع المعرفة بصفته يمثل في الوقت الحاضر عصر جديد يرافق تطور التكنولوجيا المعلوماتية والمعرفة، وتوليد المعرفة لأفراد المجتمع من خلال استخدام الوسائل التكنولوجية لتسهيل تخزين المعرفة ونقلها وتطبيقها في ميادين الحياة المختلفة.

٦- وأجرتا (نادية حسن،عفاف محمد ،٢٠٠٨) دراسة إستهدفت تحديد أدوار التعليم العالى المصرى لمواجهة تحديات تأسيس مجتمع المعرفة، ووضع مجموعة من المتطلبات اللازمة لتفعيل أدوار مؤسسات التعليم العالى فى سبيل بناء مجتمع المعرفة، إستخدمت الدراسة المنهج الوصفى، وتوصلت إلى مجموعة من الأدوار التى ينبغى أن يضطلع بها التعليم العالى المصرى فى سعيه إلى بناء مجتمع المعرفة، من خلال وظائفه الثلاث: البحث العلمى، والتعليم، وخدمة المجتمع.

٧- وأجرى(عبدالعزيز ،٢٠١٠) دراسة هدفت تحديد الأدوار الجديدة للجامعات المصرية لتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة، ووضع رؤية استراتيجية مقترحة لتفعيل دورها فى هذا المجال، واستخدمت الدراسة منهجية مركبة من مدخل تحليل النظم وأحد أساليب الدراسات المستقبلية، وتوصلت الدراسة إلى وجود بعض المعوقات المؤثرة على أداء الجامعات المصرية لأدوارها المتوقعة، مما يتطلب التغيير من خلال إدارة جامعية تمتلك مقومات الإبداع والابتكار.

٨- وأجرى(المحمدي، ٢٠١٠) دراسة هدفت وضع تصور للدور الذي يمكن أن تقوم به الجامعة المصرية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة،وإستخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى ، وتوصلت الدراسة إلى أن الجامعة يمكنها تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة من خلال كيانها التنظيمي المتمثل في وظائفها الثلاث: التدريب، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع وذلك من خلال تحول الجامعة إلى مجتمع تعلم، مما ينعكس إيجابيا على تنمية المجتمع وتقدمه،كذلك من خلال تحويل الجامعة إلى منظمة شبكية ذات اتصالات واسعة وممتدة بين كلياتها المختلفة من ناحيةومجتمعات البحث ومراكز البحوث من ناحية أخرى.

٩- وأجرت(هالة مختار الوحش،٢٠١٥) دراسة إستهدفت التعرف إلى ملامح وخصائص ومقومات مجتمع المعرفة، مع التعرف إلى مدى تأثير بعض المتغيرات كالدرجة العلمية والتخصص والنوع والخبرة في معرفة أعضاء هيئة التدريس بتوافر متطلبات مجتمع المعرفة، ، إستخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى ، وتوصلت إلى :لا توجد فروق دالة إحصائياً بالنسبة لمحاور الدراسة الأربعة ،و توجد فروق دالة احصائياً فى متغير الكلية فى محورى البحث العلمى وطرائق التدريس لصالح الكليات العملية دون النظرية، ولا توجد فروق فى محورى الاتصال والتواصل العلمى وخدمة المجتمع بين الكليات العملية والنظرية.

١٠- وأجرى (صابرعوض جيدورى و بشار عوض جيدورى،٢٠١٦) دراسة إستهدفت التعرف إلى دور جامعة دمشق فى تحقيقق مقومات مجتمع المعرفة ، بالإضافة إلى معرفة الإختلاف بين أراء أعضاء هيئة التدريس فى جامعة دمشق نحو دور الجامعة فى تحقيق بعض مقومات مجتمع المعرفة ، والمتمثلة فى مفهوم حرية التفكير والتعبير ، ومقوم التبادل المعرفى ، ومقوم التركيز على المعرفة ، وإستخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى، وتوصلت الدراسة إلى عدم قيام جامعة دمشق بأدوارها المطلوبة نحو تحقيق مقومات مجتمع المعرفة حيث جاءت المتوسطات العامة للمحاور الثلاثة ضعيفة.

ثانيا الدراسات الأجنبية

١- أجرى (إفيرز ،٢٠٠٢) دراسة هدفت الوقوف على وجهة نظر الاقتصاديين عن المعرفة باعتبارهم من أكثر المتابعين لهاولتطوراتها خاصة في الناحيةالاقتصادية ، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها :إن تطوروبناء مجتمع المعرفة والثقافة المعرفية هي متطلبات مسبقة لنمو مجتمع الاقتصاد المعرفي،كما توصلت إلى جملة من المؤشرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية تؤكد على أن الفجوة المعرفية الحالية في دول جنوب شرق آسيا آخذة في التوسع، ووضع العوامل المفسرة لهذاالوضع وإقتراحات الحلول لها.

٢- وأجرى (رجاسينغام ،٢٠٠٤) دراسة هدفت إقتراح نموذج فعال لتأسيس جامعة مستقبلية تمتلك الإحتياجات التعليمية اللازمة لتأسيس مجتمع معرفى عالمى ، وأظهرت الدراسة ضرورة تحسين مهارات الطلبة وتأهيلهم للعمل فى ظل مجتمع معرفة منتج ، كما أظهرت

الدراسة أهمية طرح نماذج جديدة للتعليم الجامعى يركزعلى توظيف تكنولوجيا المعلومات والإتصالات فى بنيته التحتية.

٣- كماأجرى(فاليما وديفيد ،٢٠٠٧) دراسة هدفت توضيح الأهمية المتزايدة للمعرفة والبحث العلمي والابتكار في تغيير الدور الاجتماعي للجامعات في ظل العولمة بما يساعد على نشر مفهوم مجتمع المعرفة، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي النظري، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها :ضرورة استخدام الأفكار الجديدة في التواصل مع مجتمع المعرفة، حيث يمكن أن يقدم التعليم الجامعي العديد من التحديثات ذات الصلة بمتطلبات واحتياجات مجتمع المعرفة.

٤- وقدمت دراسة (ايف،٢٠٠٧) رؤية مستقبلية للتعليم العالى والبحث والابتكار فى مجتمع المعرفة، من خلال الإفادة من إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتنطلق هذه الرؤية من أن واضعى السياسات التعليمية وأصحاب المصلحة يرون حاجة ملحة إلى التغيير والتجديد فى أنظمة التعليم العالى والبحث العلمى لتكوين المهارات والكفاءات الجديدة القادرة على المنافسة فى مجتمع قائم على المعرفة، مما يحقق العدالة الاجتماعية من خلال التنمية الشاملة والمستدامة، وتوصلت الدراسة إلى أنه يمكن تكوين بيئات أو فضاءات التعلم Learning Spaces من خلال سياق اجتماعى ومؤسسى يدعم استخدام تكنولوجيا المعلومات، فلا يمكن تصور بيئة تعلم فى مجتمع المعرفة لا تعتمد على استخدام هذه التكنولوجيا.

٥- وأجريا (_فرانك وماير،٢٠٠٧) دراسة هدفت البحث فى التطورات التى طرأت على الجامعات فى جميع أنحاء العالم خلال العقود الثلاثة الماضية ،إستخدم الباحثان المنهج النوعى ، وتوصلت الدراسة إلى حدوث توسع فى أدوار الجامعات نتيجة التحديث والتطوير الذى شهدته المجتمعات بعد الحرب العالمية الثانية، حيث توجهت الجامعات نحوالإستجابة لمتطلبات مجتمع المعرفة من خلال تطويرمناهجها ،وإتباع سياسة التدريب والتعليم مدى الحياة ،بالإضافة إلى تحول سياسات الجامعات التعليمية إلى سياسات مرتبطة بالمعرفة لخلق جيل قادر على إستثمار المعرفة، وتزويده بالخبرات اللازمة لذلك.

٦- وحللت دراسة (فاليما وهوفمان ،٢٠٠٨) الأدوار التى يمكن أن تقوم بها مؤسسات التعليم العالى فى مجتمع المعرفة، ومن خلال المنهج التحليلى ناقشت الدراسة مدى امكانية

استخدام مجتمع المعرفة كآلية للتواصل الفكرى من خلال مؤسسسات التعليم العالى، والتغيرات التى يمكن أن تحدث فى التعليم العالى لمواكبة مجتمع المعرفة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وحددت الدراسة أبرز التحديات التى تواجه التعليم العالى فى مجتمع المعرفة، والآثار المترتبة على هذه التحديات فى مجال البحث العلمى بصفة خاصة، كما أشارت الدراسة إلى الأهمية المتزايدة للمعرفة والبحث العلمى الذى تضطلع به الجامعات، والتى عملت على تغيير الدور الاجتماعى لها فى مجتمع المعرفة.

٧- وحددت دراسة (بريكينز ،٢٠٠٨) المعايير المحلية والعالمية التى ينبغى ان تستند إليها سياسات الجامعة فى سعيها لبناء مجتمع المعرفة، و توصلت الدراسة إلى أن كل من الدول النامية والمتقدمة على السواء تسعى إلى بناء مجتمع المعرفة باعتباره من الوسائل الأساسية المؤدية للتقدم الاجتماعى والازدهار الاقتصادى، ولتحقيق هذا الهدف تسعى الجامعات على مستوى العالم إلى امتلاك أنظمة معرفية وبحثية وتكنولوجية تمكنها من ولوج مجتمع المعرفة.

٨- وأجرى(عبدالحميد وزامان ،٢٠٠٩) دراسة هدفت الوصول إلى تعريف مقترح لمجتمع المعرفة في السياق الماليزي حيث ركزت على ثلاثة أبعاد مهمة مكونه لهذا المجتمع وهي المعرفة، وتقنية المعلومات ،ورأس المال البشري، و تم تطبيق تقنية دلفي المعدلة للوصول إلى التعريف المقترح لمجتمع المعرفة، و أظهرت نتائج هذه الدراسة حصول فقرات الأداة على درجات عالية ومتوسطة للأبعادالثلاثة لمجتمع المعرفة (المعرفة ،وتقنية المعلومات ،ورأس المال البشري)، والتي أظهرت الدراسةأهميتها لإيجاد مجتمع المعرفة.

على ضوء ما تقدم من عرض للدراسات السابقة، يمكن استخلاص الملاحظات الآتية:

- يتضح من الدراسات السابقة أن معظمها أكد على أهمية مجتمع المعرفة باعتباره معنيا باعتماد المعرفة ركنا أساسيا لجميع مناشط الحياة البشرية لتضييق الهوة بيننا وبين المجتمعات المتقدمة ، والتي يمكن أن تزداد اتساعا إن لم تسهم جميعا في إقامة مجتمع المعرفة الحقيقي، وألا تبقي هذه المعرفة وكأنها الفريضة الغائبة في مجتمعنا العربي.
- أكدت معظم الدراسات أن مجتمع المعرفة لا يقتصر على إنتاج المعرفة وتداولها وإنما يحتاج ثقافة تقدر وتحترم من ينتج هذه المعرفة ويستغلها في المجال الصحيح.

- أكدت الدراسات أنه في ظل التدفق المستمر والمتسارع للمعلومات فإننا بحاجة لإشاعة أساليب التعلم الذاتي والأخذ بمبادئ التعليم المستمر وفلسفته حتى تصل إلى مرحلة يصبح فيها الطلاب يقدرون قيمة المعرفة التي يستخدمونها، كما أننا بحاجة إلى نظام تعليمي يحقق الجودة ويكون قادرا على تعزيز قدرات أبنائنا التي تمكنهم من التعامل مع مشاكل وسيناريوهات لم نعاصرها ولم نتعامل معها من قبل.
- انطلاقا من الملاحظات السابقة يحاول البحث الحالى تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة، من خلال تفعيل دور جامعة الفيوم في تحقيق متطلبات هذا المجتمع، في وقت أصبحت فيه الجامعات تعانى من مشكلات حادة تعيقها عن القيام بدورها فى تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة ،وهذا ما توصلت إليه دراسة كل من توفيق، الذيبانى،هالة الوحش، صابر عوض،ودراسة Valimaa & Hoffman.
- تستفيد الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في التأصيل النظرى لمجتمع المعرفة، من حيث أبعاده وخصائصه ومتطلباته من الجامعة، كما تستفيد منها فى بناء أداة الدراسة وفى تفسير ومناقشة النتائج.

مشكلة الدراسة:

تواجه الدول العربية فجوة كبيرة فى المعرفة وفق ما أشار إليه تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢ ويؤكد هذه الفجوة المعرفية التقرير اللاحق لعام ٢٠٠٣ بالقول أن الدول العربية مازالت بعيدة عن مجتمع المعرفة، وأن فجوة المعرفة بين الدول العربية ومجتمعات المعرفة كبيرة، وتتنامى بصورة متسارعة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ٢٠٠٣) وهذه الفجوة المعرفية قائمة، حيث يسلم تقرير المعرفة العربى لعام ٢٠١٠ / ٢٠١١ بوجودها فى الأداء المعرفى العربى، ويحث التقرير على الانتقال إلى مرحلة جديدة للتحرك نحو ارساء حجر الأساس فى بناء مجتمع المعرفة، من خلال وضع أسس للتعامل مع منهجيات وآليات علمية تمكن من المشاركة الفاعلة فى بناء مجتمع المعرفة وولوج مجالاته الرحبة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ٢٠١٢) ، وبذلك أصبح الدخول إلى مجتمع المعرفة أمرا ضروريا، وسبيلنا إلى هذا هو وجود نظام تعليمي يلبي متطلبات مجتمع المعرفة ومواجهة تحدياًته،لأن هذا المجتمع أملي على التعليم أدوارا جديدة يجب أن نعيها ونفعلها في نظمنا التعليمية.

وإذا كانت الجامعة قد قامت بأدوارها ومسئوليتها خلال القرن العشرين بدرجة كبيرة ،فإنها تواجه خلال القرن الحادي والعشرين بمسئوليات وأدوار أكثر تقدمًا وتعقيدًا ، بوصفهاالمؤسسة المجتمعية الأولى التي تساعد المجتمع ليتبوأ موقعًا استراتيجيًا على خريطة العالم التي لن تتسع إلا لمجتمعات المبدعين والمتعلمين وأصحاب المهن التخصصية الدقيقة ، وأن تتولى مسئولية قيادته لمواجهة هذه المتغيرات والتحديات ، لتحقيق أهدافه وطموحاته الحالية والمستقبلية في مضمار التقدم والتنمية الشاملة.

هذا وتواجه الجامعات الحالية تحديات عديدة تحول بينها وبين تقديم تعليم جامعى متميز يلبى متطلبات مجتمع المعرفة ، وتتمثل هذه التحديات فيما يلى :

١-إنفجار المعرفة ونموها السريع، إذ بلغت معدلات تزايد المعارف والعلوم حدا لا سابق لها حتى اطلق البعض على هذا العصر عصر "الإنفجارالمعرفى"، وهذاالتزايد بات من الضخامة إلى الحدالذى يصعب على أى فرد متخصص مهما حاول أن يلم بكل ماينتج من معارف فى مجال تخصصه (شبل بدران ،جمال الدهشان،٢٠٠١،،٦٨) .

٢- الثورة التكنولوجية ،وهى مزيج من التقدم التكنولوجى الهائل ،والثورة المعلوماتية الفائقة والتى تميزت بأنها ذات طبيعة إقتحامية وتحويلية ،بالإضافة إلى ذلك ساهمت هذه الثورة فى تطور المستحدثات فى مجال التكنولوجيا التعليمية ،وبخاصة الحديثة منها فى عمليتى التعليم والتعلم الذى شمل الأجهزة والمعدات(حسن عبد العاطى ،٢٠٠٧،ص١٦) .

٣-ندرة فرص التعليم العلمى الجيد نتيجة لهجرة الكفاءات العلمية للخارج، وذلك راجع لضألة حجم ما يرصد من أموال وإمكانيات للبحث العلمى، فعلى الرغم مما يقال من وجود نمو سنوى فى الميزانيات المرصودة للبحث العلمى فى الجامعات ، فإن هذا النمو يعتبر ضئيلا للغاية وخاصة إذا ماقيس بالزيادة الرهيبة فى الأسعار، مما قد يؤدى إلى ضعف قدرة الجامعات على مسايرة المتغيرات المجتمعية المختلفة ، ووجود خلل فى أداء وظائفها الأساسية(محمد طه حنفى ،١٩٩٠).

٤- وجود اختلال قائم بين مخرجات النظام التعليمى واحتياجات سوق العمل، ووجود ضعف واضح فى معدلات إنتاجية العنصر البشرى، مع وجود فائض فى خريجى نظام التعليم الجامعى فى بعض التخصصات مقترناً بوجود عجز فى بعض التخصصات الأخرى ، ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة أنور إبراهيم حيث أكدت أن التعليم الجامعى المصرى لا

يؤهل الشباب الجامعى تأهيلاً جيداً لسوق العمل فى المجتمع المصرى، مع وجود ضعف فى كفاءة إنتاجية مخرجات التعليم الجامعى من الشباب فى الأعمال التى يلتحقون بها، كما أن الأداء التعليمى داخل الجامعات المصرية عاجزا عن تلبية الحاجات العلمية للشباب والمجتمع بالقدر الكافى(أنور بيومى،١٩٩٥).

٥- أن الجامعات المصرية لا تعانى من تعدد الفلسفات التى تعمل وفقاً لها بقدر ما تعانى من الغموض الفلسفى، فالجامعات المصرية لا تعانى من صراع الأدوار، بل تتمثل أزمتها التى تعايشها الآن فى أنها تركز على دور واحد وهو الدور التعليمى، الأمر الذى رسخ فكرة جامعة الحرم المغلق(يوسف سيد محمود،١٩٩٩)

٦- وجود مواطن ضعف وسلبيات فى منظومة التعليم الجامعى المصرى من أهمها : عدم وجود فلسفة عامة أواستراتيجية مستقبلية محددة، وعدم توافق خصائص ومهارات المنظومة مع متطلبات سوق العمل المتطورة والمتغيرة، وتقادم النظم وهبوط المستوى المعرفى، وبطء عملية التطوير فى سياق البرامج والمناهج وطرق التدريس وإدارة مؤسسات التعليم العالى، وتضارب وظائف مؤسسات التعليم العالى المختلفة وازدواجيتها، وعدم وجود تصور واضح للتعامل معها أو فيما بينها، ومحدودية مصادر التمويل الحكومية من ميزانية الدولة، وغياب معايير تقييم أداء دور الجامعات ضماناً للجودة الشاملة(أسامة حسين ،٢٠٠١) .

٧- غياب فلسفة للإصلاح والتطوير فى التعليم الجامعى المصرى تبعاً لغياب النظرة المنظومية؛ ولهذاينبغى تبنى فلسفة جديدة للتعليم فى مصر، تقوم على تأكيد دور الجامعة فى قيادة التطوير والتنمية وفى تنمية العلم وإنتاج المعرفة ودعم ارتباطها بالبيئة والمجتمع(رشا شرف ،٢٠٠٢) .

٨- أن نمط التنمية المتبع لم يسمح للجامعات بالشراكة فى كثير من المشروعات القومية المهمة التى كان يمكن للجامعات من خلالها أن تطور من تخصصاتها، وتغير من ثقافة حرمها ، ومن أهم العوامل التى حالت دون ذلك: ضعف قدرة هذا النمط على تحريك العلاقة الساكنة بين الجامعات والمجتمع، فكثير من المشاريع الإنتاجية والصناعية فى المجتمع هى وكالات لشركات كبرى، حيث تتولى هذه الشركات تطوير التكنولوجيا وتتحكم فيها، وحتى الشركات التى حاولت أن تشارك فى ابتكار أساليب وأدوات التكنولوجيا نجدها

قد اعتمدت على خبرة الخارج أكثر من اعتمادها على المؤسسات العلمية فى الداخل، وحجتها فى ذلك أن الجامعات المصرية ليس لديها ما تقدمه فى هذه المجالات(يوسف سيدمحمود ،٢٠٠٣) ٠

٩- افتقاد الجامعات للبنية التحتيةاللازمة لتطويرها، وعدم ارتباطها بالحياة وعالم الإنتاج، وضعف المستوى الأكاديمى للخريجين وبطالتهم، هذا فضلاً عن مشكلات التمويل وما ينتج عنها من ضعف المرتبات،وعدم توافر المعامل والأجهزة الحديثة، وانخفاض الإنفاق على البحث العلمى(السيد محمد ناس ،٢٠٠٣) ٠

١٠- قصور فلسفة التعليم الجامعى عن تحقيق جودة هذا النوع من التعليم، وقصور التعليم الجامعى عن مواجهة تحديات العصر ومتغيراته التى يتمثل بعضها فى تعدد مصادر المعرفة وثورة الاتصالات والمعلومات، وعدم الاهتمام بوضع معايير إقليمية ومستويات عالمية ينبغى توفيرها لخريجى هذا التعليم(محمد على نصر ،٢٠٠٤) ٠

ويتفق ذلك مع ما أشار إليه كل من(عصام عز العرب وناهد شاذلى،٢٠٠٥) مؤكدين على ضعف قدرة التعليم الجامعى المصرى على مسايرة التحديات العالمية المعاصرة، وجمود الخطط والبرامج الدراسية وعدم ملاءمتها للتطور العلمى، ووجود اختلال بين مخرجات النظام التعليمى واحتياجات سوق العمل، وقلة تعاون الجامعات مع رجال الأعمال فى تحديد مواصفات العمالة اللازمة، واكتظاظ معظم الجامعات بأعداد كبيرة من الطلاب، مما يؤثر سلباً على مخرجات العملية التعليمية، كما يؤدى إلى عدم الوفاء بمتطلبات سوق العمل حسب مواصفات الجودة المطلوبة، مما يؤثر سلباً على التنمية المجتمعية الشاملة والمحافظة على استدامته.

ومن ثم لا يمكن للأحوال والأوضاع الراهنة لمستوى خريجى الجامعات المصرية أن تقود المجتمع نحو تحقيق أهدافه التنموية، وبناء مجتمع معرفى متقدم نظراً لضعف المدخلات التعليمية، وسوء حالة الأبنية والتجهيزات العلمية، وضعف الجهازالإدارى، وعدم مواءمة النظام الجامعى والبرامج الدراسية لروح العصر، بالإضافة إلى غياب الرؤية الشاملة والنظرة الاستراتيجية لدور التعليم العالى والجامعى فى مستقبل التنمية واستثمار الموارد القومية، وكذلك محدودية فرص التعامل مع العلوم الحديثة.

تؤدى كل هذه التحديات إلى ضعف وفاء الجامعات بمتطلبات مجتمع المعرفة ،وابتعادها عن سباق المنافسة العالمية لإنتاج المعرفة،وضعف مستوى الجودة فيها، ووجود فجوة بين مخرجاتها وبين متطلبات سوق العمل ومتطلبات تنمية مجتمعها، مما ترتب عليه غياب الجامعات المصرية عن التصنيفات العالمية لترتيب الجامعات، واحتلال الجامعات المصرية لمراكز متأخرة على مستوى القارة الإفريقية، وتفوق جامعات جنوب إفريقيا وتنزانيا وناميبيا وغيرها عليها .

فى ضوء ما سبق تتحدد مشكلة البحث فى التساؤل الرئيسى التالى:

ما دور جامعة الفيوم فى تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة ؟ ويتفرع عن هذا التساؤل التساؤلات التالية :

١- ما مفهوم مجتمع المعرفة ، وما هى أبعاده وخصائصه؟

٢- ما متطلبات مجتمع المعرفة من الجامعة ؟

٣- ما دور الجامعة فى تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة ؟

٤- ما واقع دور جامعة القيوم فى تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة من وجهة نظر عينة من الخبراء من أساتذة جامعة الفيوم ؟

٥- ما التصور المقترح لتفعيل دور جامعة القيوم فى تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة؟

أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الأتية :

- تحليل الأدبيات الخاصة بمجتمع المعرفة بهدف تحديد مفهوم وأبعاد وخصائص مجتمع المعرفة.
- معرفة متطلبات مجتمع المعرفة من الجامعة.
- معرفة دور الجامعة فى تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة.
- الكشف عن دور جامعة الفيوم فى تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة.
- تقديم تصور مقترح لتفعيل دور جامعة الفيوم فى تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة على ضوء ما تسفر عنه الدراسة من نتائج.

أهمية الدراسة :

تتضح أهمية الدراسة الحالية فيما يلى :

الأهمية النظرية:

- **تأتى أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تناولته ، وهو محاولة تحقيق مجتمع المعرفة بمصر وما يفرضه من أدوار جديدة للتعليم الجامعي ، وأيضا توجه أنظار الجهات المعنية نحو بعض السلبيات وجوانب القصور في الجامعة ، ومن ثم توجيه الاهتمام بها.**
- **التطور الملحوظ فى بناء مجتمع المعرفةعالميا ، والتأخر فى بناء المعرفة فى المجتمعات العربية لوجود الكثير من التحديات التى تقلل من فرص الإسهام فى بناء مجتمع المعرفة ، مما ينعكس على الجامعات بإعتبارها إحدى مؤسسات توليد وإنتاج المعرفة ، والحاجة لتقييم دور الجامعات وتفعيله**
- **معرفة الوضع الراهن لدور جامعة الفيوم من أجل وضع تصورات لتطوير هذا الأداء في المستقبل.**

الأهمية التطبيقية:

– وضع تصور مقترح لتفعيل دور الجامعة فى تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة قد يساعد الجهات المسؤولة عن التخطيط للتعليم العالي على تلافي أوجه القصور في دور الجامعات بخصوص التنمية المعرفية في هذه المجتمعات.

مصطلحات الدراسة:

مجتمع المعرفة: يعرف تقرير التنمية الانسانية العربية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ٢٠٠٣، ٣٩) مجتمع المعرفة بأنه المجتمع الذى يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة فى جميع مجالات النشاط المجتمعى، كالاقتصاد والمجتمع المدنى والسياسة والحياة الخاصة، وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أى إقامة التنمية الانسانية

الإطار النظرى.

سوف يتناول الإطار النظرى المحاور التالية :

المحور الأول: مجتمع المعرفة: مفهومه ، أبعاده ، خصائصه

الأصل فى العلم أن يكون إنسانى التكوين والتوجه، فحضارة الإنسان تواصلت بتواصل جهود إنسانية رائعة، وفى فترات حضارية مضيئة، كانت بدايتها فرعونية وبابلية وآشورية وفارسية وصينية وهندية ويونانية، وفى العصور الوسطى الإسلامية كان العلم كوكبى التوجه، فلم تكن هناك حدود جغرافية أو سياسية لحركة الفكر والمفكرين والمبدعين، وفى عصر النهضة الأوروبية تحولت طليطلة وقرطبة والأندلس إلى معابر تنويرية نقلت حضارة الإنسان وتراثه الفكرى العظيم إلى أوروبا، ثم كان عصر التنوير الذى قام على جهود مفكرين وفلاسفة أرتأوا تأسيس العلم على السببية وليس على ما وراء السببية(صلاح الدين محمد توفيق،هانى محمد يونس،٢٠٠٧)

وما يشهده العالم اليوم من تقدم علمى إنما هو نتاج رحلة عقل الإنسان الحضارية عبر تاريخ إنسانى تجسد فى مراحل حضارية مضيئة ولامعة، نقلت الإنسان أشواطاً إلى الأمام من الثورة الزراعية إلى الثورة الصناعية إلى ما بعد المجتمع الصناعى إلى مجتمع المعرفة الذى يتواصل الآن كشوط حضارى بغير انتهاء(محمد إبراهيم عيد ،٢٠٠٦،ص١٤)

والمعرفة أو مجتمع المعرفة ليس إبداعاً جديداً يخص هذا العصر فقط دون غيره من العصور السابقة، بل إن المعرفة قديمة قدم الإنسان، كما أن مجتمع المعرفة يعود جذوره إلى أول مجتمع بناه الإنسان، فالإنسان بالتكوين الذى منحه الله إياه مفطور على تكوين "الأفكار والنظريات وأساليب العمل"، وهى "معارف"، كما أنه متمكن من تلقى الحقائق والأفكار والأساليب، واستخدامها واستخلاص "النتائج والقرارات والتوجهات" والعمل على تنفيذها والإفادة منها، والنتائج والقرارات والتوجهات أيضاً "معارف" وقد تراكمت معارف الإنسان على مدى العصور ، وراحت الحضارات تنقل عن سابقاتها، وتضيف إليها المزيد(سعد على بكرى،٢٠٠٥)، حتى جاءت العصور الحديثة لتقدم قفزة معرفية كبيرة ليس فقط فى زيادة المعارف كما، أو فى تطويرها نوعاً، بل فى طرق التعامل معها، من خلال التقنيات الرقمية التى تسمح بتخزينها والتعامل معها بسهولة، وتتيح نقلها ونشرها على نطاق واسع بسرعة وفاعلية.

وقد أدت القفزة المعرفية التى نشهدها اليوم إلى بروز معطيات جديدة للمجتمعات الإنسانية، لم تعرفها المجتمعات السابقة، وهكذا برز تعبير "مجتمع المعرفة" بحلة جديدة حاملاً هذه

المعطيات فى صفاته، ومتطلعاً أيضاً إلى تعزيز الإمكانات المعرفية، والعمل على الإفادة منها فى تطوير المجتمعات الإنسانية(صلاح الدين محمد توفيق،هانى محمد يونس،مرجع سابق)

وقد مر مفهوم مجتمع المعرفة بثلاث مراحل حتى تتشكل بهذه الاهمية وهى : (سليمان الحسينى ،٢٠٠٩).

المرحلة الأولى: كانت من بداية السبعينات وحتى بداية التسعينات من القرن الماضى ،إتسمت تلك المرحلة بنقلة نوعية فى مجال الإتصالات ، وإتساع البنى التحتية لإستخدام تكنولوجيا الإتصال ، وأدت إلى تأسيس عدد من الهيئات والمنظمات التى عنيت بتطوير تكنولوجيا المعلومات.

المرحلة الثانية : ظهرت أثناء الحملة الإنتخابية لرئاسة الولايات المتحدة الامريكية بين عامى ١٩٩١-١٩٩٢عندما طرحت فكرة "البنية التحتية الوطنية للمعلومات" كنقطة للتحول للمستقبل ، ولازم هذه الفكرة مجموعة من المضامين منها : (المنافسة التحتية – الإقتصادية – التشريعات – الأمن حقوق الملكية الفكرية مما أوجد الطريق لمجتمع المعرفة .

المرحلة الثالثة : وهى نتاج للمرحلةالثانية حيث شهد العالم إنتشارا واسعا للتكنولوجيا وإستخداماتها الى لاحصر لها ، مما أكد الحاجة إلى تشريعات تحكم هذا التزايد والإنتشار الذى ليس له حدود

ومنذ أواخر التسعينات من القرن الماضي بدأت الدراسات و البحوث التي تدور حول مجتمع المعرفة التحول من طابعها التكنولوجي البحت ، لتصبح أكثر ارتباطاً بالبشر ، و تركيزاً على المجتمع، إضافة إلى ذلك ربط التطور في مجال مجتمع المعرفة بالتقدم الصناعي والتجاري ورقي الشعوب والرخاء ، وسوقت الأمم المتحدة هذه الفكرة بين دول العالم التي أصبحت تسارع إلى تبني مفهوم مجتمع المعرفة ، و تضع الخطط الإستراتيجية لتحقيق المعايير التي تدل على التحول إلى مجتمع المعرفة ،فقد جاء في (تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٤) إن ثورة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات أعادت بنهاية القرن العشرين صياغة طرق إنشاء المعرفة وجني ثمارها وتجميعها و توليفها ومعالجتها وتحسينها و توجيهها ، وهذا الأمر يزيد من كفاءة استخدام المعرفة و فاعليتة في النمو و التنمية في الميدان الاقتصادي إلى الحد الذي أصبحت فيه المعرفة عاملاً رئيسياً من عوامل إضافة القيمة وإنشاء الثروة في اقتصاد السوق ، وفي عصر المعرفة الحالي أصبح العقل و الأفكار

الخلاقة والإبتكارية مصدراً رئيساً من مصادر التفوق ، و هذه العوامل تبشر أيضاً بدفع عجلة التنمية البشرية وتحسين نوعية الحياة على نحو كبير (tuomi , 2001) .

يتضح مما سبق أن الميلاد الحقيقى لمجتمع المعرفة يعود إلى أواخر التسعينات من هذا القرن خاصة بعد أن بذلت اليونيسكو جهدا فائقا فى مجال التعريف به ونشره ، فقد كانت مختلف المقاربات النظرية وخاصة الماركسية منها مايؤكد أن تطور المجتمع رهن حسن إستغلال الإمكانات المادية والثروات الطبيعية، وتحقيق حالة من الإشباع الجماعى ومقاومة الفقر والمرض ، إلا أنه مع مرور السنوات وتكرار إخفاق التجارب ثبت محدودية هذه الرؤية(وناس المنصف ،٢٠٠٢،ص١٨)، ولعل هذا ما يفسر الإنتباه منذ أواسط السبعينات من القرن الماضى إلى أن تطور المعطيات الماديةوالإقتصادية وحدها بل ثمة معطيات أخرى من الضرورى توفرها لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات ، ولذلك تم التركيز خاصة فى أوروبا والولايات المتحدة الامريكية على ما يسمى (بالراسمالى غير الملموس) أوغير الواقعى ، أى الإستثمار العقلانى فى قطاعات التربية والتعليم والصحة والإعلام والمعلوماتية ، إلاأنه عند منتصف الثمانينات أثبتت التجارب أهمية الموارد البشرية ودورها فى تحقيق النمو الإقتصادى ، الأمر الذى يفسر حرص المجتمعات الاوروبيةعلى التلازم بين التحكم فى المعلومات وحسن إعداد الراسماللى البشرى (ربحى مصطفى عليان،٢٠١٢،ص٢١٣٢).

وتوجد بعض المحاولات الفكرية لتعريف مجتمع المعرفة منها:

- أنه المجتمع القائم على إنتاج المعرفة من خلال المؤسسات البحثية والمعرفية داخل المجتمع، والقادر

على توظيف المعرفة بغرض إنتاج أنواع حديثة من التكنولوجيا المتقدمة، حيث أنها أحد أركان مجتمع المعرفة(عبدالعزيز،٢٠١٠،ص٧٥).

- كما يعرف بأنه المجتمع الذي تتدفق فيه المعارف والمعلومات بسهولة ويسر وبدون عوائق وصعوبات، بحيث يمكن الوصول إليها بطرق سريعة، وبوسائل متعددة خلال وقت قصير وبدون متاعب وتكاليف باهظة، وتكون متاحة للجميع بدون طبقية ولا تمييز(قبطة،٢٠١١،ص٩) .
- ويعرف أيضا بأنه ذلك المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي :الاقتصاد والمجتمع المدني

والسياسة والحياة الخاصة وصولا للارتقاء بالحياة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية(برنامج الأمم المتحدة الإنمائى،٢٠٠٣،مرجع سابق).

- و يعرف أيضا بأنه المجتمع الذي يحسن استعمال المعرفة في تسيير أموره، واتخاذ قراراته السليمة والرشيدة، تأسيسا علي خبرة إعداد الموارد البشرية، باعتبار أن الإنسان هو الفاعل الرئيس والأساسي، فهو معين للإبداع الفكري، والمعرفي،والمادي، كما هو الغاية المرجوة من التنمية البشرية(أبوالشيخ،٢٠١٠،ص٤٤).
- ويعرفه مهدى دياب وأخرون على أنه ذلك المجتمع الذى يعتمد على المعرفة فى محتوى وهيكل كل أنشطته الإقتصادية والإجتماعية والثقافية بكل ما يتطلبه ذلك من عاملين فى مجال المعرفة ومستخدمين لها،فالرابطة الأساسية التى تربط بين الأنشطة والمؤسسات والأفرادهى المعرفة(عبدالتواب عبداللاه، المعرفة،٢٠١٥،ص٤١٠)

وفى ضوء ما سبق يمكن القول بأن مجتمع المعرفة هو ذلك المجتمع الذى يركز على المعرفة للنهوض بالفرد والمجتمع ويعتبرها قوة إستثمار، وأصلا من أصول رأس المال،كما أنه يهتم بمواكبة التقدم العلمى من تكنولوجيا ومعلومات وطرق تعليم ، ويراعى توافر المقدرات والمهارات العقلية الفكرية للأفراد كمرتكزات أساسية ، ويدعو إلى إستخدام المعرفة وإنتاجها وتوظيفها للرقى بالمجتمع ككل،

ويقوم مجتمع المعرفة على مجموعة من الأبعاد الأساسية هى:إنظر (حسام الدين محمد مازن،٢٠٠٦ & على عبد الرووف محمد نصار،٢٠١٥)

١- بُعد معرفى قائم على التوظيف الفعال للمعرفة:المعرفة هى البيانات والمعلومات والأفكار أو مجمل البنية الرمزية التى يحملها الإنسان أو يمتلكها المجتمع فى سياق دلالى وتاريخى محدد، وتوجه السلوك البشرى فردياً ومؤسسياً فى مجالات النشاط الإنسانى كافة فى إنتاج السلع والخدمات، وفى نشاط المجتمع المدنى والسياسة وفى الحياة الخاصة(برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ٢٠٠٣، ٣٦)، وبذلك فإن مجتمع المعرفة هو ذلك المجتمع الذى يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة فى جميع مجالات النشاط المجتمعى، فالمعرفة أصبحت بعد أساسى وجوهرى من أبعاد مجتمع

المعرفة، ومن ثم فإن استيعابها وإنتاجها ونشرها والتوظيف الفعال لها يمثل عماد وجوهر مجتمع المعرفة.

٢- البعد التربوى: ويتمثل فى أن الإنسان سيصبح هو رأس المال البشرى الذى يبدع ويبتكر ويفكر وينتج المعرفة، أى سيصبح محوراً رئيساً وجوهرياً لحركة هذا المجتمع، إن مجتمع المعرفة لا يقتصر على إنتاج المعلومة وتداولها، وإنما يحتاج إلى ثقافة تقيم وتحترم من ينتج هذه المعلومة ويستثمرها فى المجال الصحيح، مما يتطلب إيجاد محيط ثقافى واجتماعى وسياسى يؤمن بالمعرفة ودورها فى الحياة اليومية للمجتمع.

٣- البعد الثقافى : ويتمثل فى إعطاء أهمية قصوى للمعلومة والمعرفة، والاهتمام بالقدرات الإبداعية للأشخاص وتوفير إمكانية حرية التفكير والإبداع والعدالة فى توزيع العلم والمعرفة والخدمات بين الطبقات المختلفة فى المجتمع، كما يعنى نشر الوعى والثقافة فى الحياة اليومية للفرد والمؤسسة والمجتمع ككل.

٤- البعد الاجتماعى : ويتمثل فى سيادة درجة معينة من الثقافة المعلوماتية فى المجتمع وزيادة مستوى الوعى بتكنولوجيا المعلومات وأهمية المعلومة ودورها فى الحياة اليومية للإنسان، والمجتمع هنا مطالب بتوفير الوسائط والمعلومات الضرورية من حيث الكم والكيف ومعدل التجدد وسرعة التطوير للفرد، خاصة إذا علمنا أن التغيير سيطال أسس العمل نفسها، ذلك أن العمل فى أى حقل كان سيتوقف على إدارة المعلومات والتصرف بها عبر الأدمغة الاصطناعية ووسائل الإعلام.

٥-البعد التكنولوجى : ويتمثل فى انتشار وسيادة تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها فى مختلف مجالات الحياة فى المصنع أو المزرعة، فى المكتب والمدرسة، فى البيت والشارع، وهذا يعنى كذلك ضرورة الاهتمام بالوسائط الإعلامية والمعلوماتية وتكييفها وتطويعها طبقاً للظروف الموضوعية لكل مجتمع سواء فيما يتعلق بالعتاد أو البرمجيات، كما يعنى البعد التكنولوجى لثورة المعلومات توفير البنية اللازمة من وسائل اتصال وتكنولوجيا الاتصالات الحديثة وجعلها فى متناول جميع أفراد المجتمع.

٦- البعد السياسى : ويتمثل فى إشراك الجماهير فى اتخاذ القرارات بطريقة رشيدة وعقلانية مبنية على استعمال المعلومة، وهذا بطبيعة الحال لا يحدث إلا بتوسيع حرية تداول

المعلومات وتوفير مناخ سياسى مبنى على الديمقراطية والعدالة والمساواة وإقحام الجماهير فى عملية اتخاذ القرارات والمشاركة السياسية الفعالة.

٧- بُعد اقتصادى قائم على اقتصاد المعرفة:يقوم اقتصاد المعرفة على التكامل بين امكانات تشفير وتخزين ونقل المعلومات التى أتاحتها التكنولوجيا والرأسمال البشرى للعمال القادرين على استعمال هذه التكنولوجيا، والاستغلال الأمثل للقدرات الإنتاجية بفضل التقدم فى إدارة المعرفة، وفى ظل اقتصاد المعرفة أخذت بعض الأنشطة غير المادية المرتبطة بالبحث والتربية تنزع إلى احتلال مكان متنام فى الاقتصاد العالمى(منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ٢٠٠٥، ٤٨). وفي هذا السياق يشير كورتيز إلى أن التعليم العالى يلعب دوراً رئيساً فى التحول من الاقتصاد التقليدى إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، حيث ترتبط أهداف التعليم العالى ارتباطاً وثيقاً بالتحسين الاقتصادى والرقي المجتمعي، مما يؤدى إلى دعم المجتمعات المحلية والإقليمية (Cortese 2003, 19)، لذا ينظر إلى التعليم العالى على أنه محرك للنمو الاقتصادي في العديد من المجتمعات على اختلاف ثقافتها ونظمها الاقتصادية.

٨-بعد دولى قائم على الشراكة والتعاون بين دول العالم:أن توليد المعرفة الجديدة من خلال البحث العلمى فى مجتمع المعرفة لا يقتصر على البناء على قاعدة المعرفة الوطنية فحسب، ولكن مقومه الأساسى جنى المعرفة المتواجدة فى أماكن أخرى فى العالم، والعمل على تكييفها، وذلك عن طريق الانفتاح العلمى بمعناه الواسع، وتشجيع الانسياب الحر للمعلومات والأفكار، وتأسيس روابط علمية بناءة مع المجتمع الدولى، وتعزيز اكتساب المعرفة بإقامة علاقات مع مراكز الأبحاث الدولية المتقدمة ومع غيرها من مؤسسات البحث والتطوير، شريطة أن تساعد هذه الروابط على تحسين التطوير العلمى على المستوى الوطنى دون تعميق التبعية للمصادر الأجنبية، وقد ساهم فى تحقيق الطابع الدولى لمجتمع المعرفة التقدم المتنامى لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، من خلال قدرتها الفائقة على تخطى الحواجز المكانية والزمنية، وتيسير نقل وتداول المعارف والمعلومات بين المجتمعات، وأدى التقدم فى هذه التكنولوجيا إلى ظهور أشكال جديدة لتوفير المعرفة حول العالم من خلال التعليم عن بعد والتعليم الافتراضي، وأدى إلى تزايد حراك الطلاب والبرامج التعليمية عبر الحدود.

ولمجتمع المعرفة العديد من الخصائص منها :

- **يتصف مجتمع المعرفة بأنه منتج للمعرفة ومستخدماً لها، ولا يمكن إنتاج معرفة واستخدامها دون استقصاء وبحث إجرائى، لذلك فالمؤسسات فى مجتمع المعرفة توفر لمنتسبيها الفرص المناسبة لدراسة المشكلات والتحديات التى تواجههم، وتوفر لهم الفرص لتوظيف البحث الإجرائى، وتعمل على تطوير إدارات البحوث التابعة لها. (عبداللطيف حيدر ٢٠٠٤، ٦)**
- **يتميز مجتمع المعرفة بالتطوير المستمر للمعرفة من خلال التعليم المستمر حيث يطلب من عمال المعرفة (المهنيين) تطوير معارفهم باستمرار، لمواجهة التطور الكبير الذى يحدث فى المهن المختلفة، ومن ثم تبرز الحاجة إلى تطوير برامج التعليم المستمر فى مجتمع المعرفة، وفى هذا الإطار فإن دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD (World Bank, 2002) بدأت فى استبدال مدخل الدراسة السائد بالجامعات والقائم على الدراسة لفترة محدودة للحصول على الدرجة الجامعية الأولى قبل الالتحاق بالعمل، بمدخل التعليم والتعلم مدى الحياة لمساعدة المهنيين على تجديد معارفهم وتحديثها بصفة مستمرة.**
- **يتميز مجتمع المعرفة بالطابع الدولى، حيث تزايد حدة المنافسة الاقتصادية بين الدول، وغياب المستندات الورقية فى المعاملات، وسرعة تغير المفاهيم، والمشاركة المجتمعية، وانتشار الديمقراطية، والتركيز على التطوير والابتكار نظراً للتقادم السريع للمعرفة، وتحقيق أعلى مستوى من الرفاهية الاجتماعية. (مهرى دياب ونادية جمال الدين ٢٠٠٧، ١٨)**
- **يتميز مجتمع المعرفة بتعقد المعرفة وتعدد التخصصات، وظهور التخصصات البينية، والتخصصات العابرة، وزيادة الاهتمام برأس المال الفكرى المتمثل فى رأس المال البشرى ورأس المال الهيكلى الذى يشمل الملكية الفكرية والمنهجيات والبرامج والوثائق والمستندات وغيرها من النواتج المعرفية(على عبد الرووف محمد نصار،مرجع سابق،ص١٠٢).**
- **أنه مجتمع معلوماتي ينتقل مباشرة إلى عصر الإنتاج، والتغيير في الاستراتيجيات الإدارية؛ لأن المعرفة لم تعد حبيسة الجدران، بل أصبحت متراكمة ومتنامية بصورة**

مذهلة، وأصبحت هي القوة الحقيقية في إحداث الموائمة والتوافق بين نظريات الإدارة وبيئة العمل المتغيرة(منصور بن نايف بن ماشع،مرجع سابق،ص١٥).

- تقلص قيود الزمان والمكان : فقد أدت التطورات العلمية والتكنولوجية الهائلة إلى تطورات مذهلة مصاحبة فى شبكة الاتصال، وظهور الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، وقد أدى ذلك إلى تقلص قيود الزمان والمكان، حيث أتاحت هذه التقنيات الفرص أمام الإنسان للتواجد فى كل مكان وفى كل وقت وفى اللحظة نفسها(صلاح الدين محمد توفيق، هانى محمد يونس موسى،٢٠٠٧،صص٢١-٢٢)
- اعتماد معايير جديدة لقياس قوة المجتمعات، وإرساء مفاهيم وقواعد جديدة للتراكم الرأسمالى ، فقد أصبح مصدر القوة الحقيقى لأى مجتمع هو ما يمتلكه أبناء هذا المجتمع من معارف ومعلومات حديثة ومتجددة وقابلة للتطبيق وللتوظيف(نفس المرجع السابق، ص٢٢).

المحور الثانى : متطلبات مجتمع المعرفة من الجامعة

تتعدد متطلبات مجتمع المعرفة من الجامعة ، من أهمها :

١- وجود فلسفة تربوية متجددة :يحتاج نظام التعليم اليوم في مجتمع المعرفة إلى فلسفة تربوية واضحة المعالم، تكون قادرة على تحديد غايات التربية وأهدافها، بحيث تنظر إلى الحاضر والواقع المجتمعي القائم بأوضاعه ومتغيراته الراهنة ، وتعمل على الموازنة بين الرهان على ما هو كوني في مضامين التربية والتعليم ، وبين ما ينبغي أن يظل مرتبطاً بالواقع المحلي مساهماً في بناء علاقة سليمة معه، وذلك عبر تدعيم مواطنية إنسانية منفتحة وواعية من جهة، ومتفاعلة مع المتغيرات المعرفية والقيمية والحضارية للنظام العالمي القائم من جهة أخرى(صابر جيدوري، ٢٠٠٩).

وهذه الفلسفة التربوية لابد وأن تؤمن إيماناً عميقاً بضرورة صياغة مفهوم متكامل للإنسان، ولأهداف تكوينه وتأهيله للاندماج في محيطه الوطني والعالمي، والتكيف مع مختلف المعطيات المتجددة لعصر سريع التغير والتحول، وهو عصر يشكل الآن "نهاية التربية " بتوجهاتها وأدوارها الكلاسيكية، ويستلزم إعادة بنائها على أسس وأهداف وتوجهات جديدة منافية للانغلاق الثقافي أو القيمي أو الحضاري.

٢-توظيف البحث العلمي: يُعد البحث العلمي من أهم متطلبات مجتمع المعرفة، خاصة بعد أن أدركت الكثير من الأمم بأن وجودها وكيانها وتطورها وقوتها مرهونة بما تنجزه في مجال البحث العلمي ، فأخذت ترسم لذلك الخطط وتقيم المراكز والمؤسسات وترسم الاعتمادات المالية الكبيرة إدراكاً منها بأن الاستثمار في البحث العلمي هو من أكثر أنواع الاستثمار ربحا، ولهذا فقد أصبح من الضروري في عصر العلم والمعرفة الاهتمام بالبحث العلمي بكافة أنواعه وأساليبه، وضرورة تضييق الفجوة بينه وبين تطبيقه في المجتمعات التي تسعى إلى أن تكون مجتمعات قائمة على المعرفة، مما يتطلب التنسيق والتعاون بين المؤسسات العلمية المختلفة، ووضع خرائط بحثية وفق أسس ومعايير معينة، يأتي في مقدمتها مسألة الأولويات وتحقيق الأهداف التي تخدم بناء مجتمع المعرفة، كما أصبح من الضروري تحقيق التوازن بين مختلف الأنماط البحثية، أساسية كانت أم تطبيقية، مع تشجيع البحوث الجماعية أو ما يطلق عليها " بحوث الفريق ".

ونظراً للتكلفة العالية للقيام بالبحوث العلمية خاصة التي تتعلق بالمشاريع الكبيرة، فقد بات واضحاً أهمية توفير التمويل اللازم لإجراء هذه البحوث، والعمل على تسويقها كنوع من المساهمة الفعالة في هذا المجال (محمد سكران، ٢٠٠١)، وحتى تكون الجامعات مؤسسة للبحث العلمي والتكوين الجيد ، فإن ذلك يفرض عليها أن تكون مؤسسة ديمقراطية متميزة لإنتاج المعرفة بمعناها الواسع ، أي مؤسسة للنشاط الفكري وحرية التفكير ، وللتساؤل والتحليل والتواجه المعرفي ، وتأهيل الموارد البشرية بجودة عالية.

٣-نشر ثقافة التنمية المهنية: يتطلب تطوير الجامعة في مجتمع المعرفة نشر الثقافة التي تؤكد على أهمية التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس والأفراد العاملين بها، لأنها تسهم في تحسين أدائهم، وممارستهم لعملهم بمهنية عالية، الأمر الذي يجعل الجامعات على اختلاف أنواعها تسعى جاهدة لتنمية العاملين بها مهنياً، حتى يصبحوا قادرين على أداء مهامهم بمستوى عالٍ من جودة الأداء، ولكي يكونوا قادرين على مواكبة التغيرات التكنولوجية في العمل والحياة، واستيعاب الانفجار المعرفي وحسن استخدام تكنولوجيا المعلومات الجديدة وتطويعها في عمليات التعليم والتعلم ، فضلاً عن إشاعة التفكير العلمي الذي يشحذ وعي المواطن في فهمه لحركة مجتمعه ومشاركته الايجابية في أنشطته تصحيحاً و إسهاماً وإبداعاً (محمد نبيل نوفل، ١٩٩٢).

٤-تفعيل الشراكة المجتمعية: يتطلب بناء مجتمع المعرفة الشراكة بين الجامعات وغيرها من المؤسسات الاخرى، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي، حيث يرتبط التغيير والتطوير بالمشاركة المجتمعية ارتباطاً عضوياً، إذ أن ناتج العمل الفريقي التعاوني الحواري أفضل وأنضج وأحكم وأخصب من عمل الفرد، وأدعى إلى ظهور البدائل، وحل المشكلات وتفادي الأزمات، ولا أدل على أهمية المشاركة البناءة وعمل الفريق مما حققته المنجزات العلمية والتكنولوجية من إبداعات(حامد عمار، ١٩٩٥) ، إذ لم يعد إنتاج العلم وتطبيقاته التكنولوجية في عالم اليوم وفي مختلف مجالات السعي البشري من نتاج شخص واحد، وإنما هو محصلة لجهود فرق بحثية وتطبيقية.

٥-توفير مصادر بديلة للتمويل: تتطلب جودة التعليم في مجتمع المعرفة البحث عن مصادر مكملة للتمويل مثل التمويل الذاتي، بحيث تستطيع الجامعة توفير مواردها المالية بأن تصبح جامعة منتجة تستثمر أملاكها من خلال إنشاء مشروعات تنموية تطبق فيها الجامعة أحدث الأساليب التي تعلمها للطلاب، والحصول على مقابل مادي من خلال ما تنتجه هذه المشروعات من منتجات زراعية وصناعية، وتوعية أفراد المجتمع المحلي بأهمية المشاركة الشعبية في تمويل التعليم، مما قد يدفع بعض الأغنياء للمساهمة بتقديم المال، أو بالإسهام في تقديم خدمات فنية كأعمال الصيانة والإنشاءات (فتحى عشيبة، ٢٠٠٩) ، ويمكن توفير مصادر بديلة لتمويل التعليم من خلال إصدار التشريعات التي تشجع الجامعة على الإفادة من الإيرادات التي تحققها من أرباح المشروعات التي تقيمها أو من الرسوم الدراسية التي تفرضها على الطلاب، بحيث توظف مثل هذه الإيرادات في تجهيز البنية التحتية للجامعة، وخاصة فيما يتصل بتكنولوجيا المعلومات التي تُعدّ أيضاً من متطلبات مجتمع المعرفة.

٦-توظيف التكنولوجيا المتطورة في العملية التعليمية: في ظل التحديات المتنوعة التي أفرزتها الثورة التكنولوجية والمعلوماتية المعاصرة والتي اكتسبت أبعاد متشابكة تكاد تشكل صلب التحديات التي تواجه المجتمعات، وبخاصة النامية منها، فقد أصبح مستقبل أي مجتمع رهن بحسن إعداده لموارده البشرية وتمكينهم من التعامل مع التكنولوجيا الحديثة والمعلوماتية المتصاعدة التأثير في شتى مجالات الحياة، ورتبه ذلك على سلم النضوج الاجتماعي

والتعليم يعتبر بوابة اكتساب المعرفة، ومن ثم فعليه أن يحسن الاستفادة من استخدام التكنولوجيا الحديثة، لمواجهة الحاجة إلى بناء مجتمع قادر على المنافسة، ومالك لمهارات التعلم المستمر واكتساب المهارات المختلفة، الأمرالذي يحتم علينا أن نتوسل بالتفكير الإستراتيجى لمواجهة متطلبات مجتمع المعرفة العالمي الجديد ثقافيا واجتماعيا وعلميا وذلك على ضوء التكنولوجيا الحديثة(سحر محمد محمد،٢٠١٦،ص١٢٠).

٧-الاعتماد على الإبداع منهجا وسلوكا:استجابة للتحديات التي تفرضها المتغيرات العالمية والتطورات العلمية والتكنولوجية التي يموج بها العالم المعاصر، بات لزاما على الجامعات أن تسعى لتنمية قدراتها الإبداعية وجودتها النوعية كي تحقق حاجات المجتمع ومتطلبات التنمية والتطوير، لاسيما وأن الجامعات تواجه العديد من التحديات والتغيرات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية التي تتطلب من قيادتها والعاملين فيها ضرورة التفكير في التقليل من الاعتماد على المنهج التقليدي القائم على المحاولة والخطأ في حل المشكلات ومحاولة توظيف المنهج الإبداعي في هذا الشأن (المرجع السابق ،صص١٢١-١٢٢)، والعصر الحالي يتميز بالتغيرات المتسارعة وثورة المعلومات والانفجار المعرفي والتكنولوجي، الأمر الذي نتج عنه العديد من المشكلات التي تواجهها الجامعات ، حيث يتطلب حل هذه المشكلات استخدام طرق ابداعية جيدة ونبذ الطرق والإجراءات التقليدية القديمة، ولا يتم ذلك إلا بإيجاد الأشخاص المبدعين وتوفير الوسائل المناسبة التي تساعد على إيجاد طرق جديدة .

٨-الحرية الأكاديمية: تعد حرية الراى من المتطلبات المهمة لتحقيق مجتمع المعرفة فى الجامعات ، حيث تسهم فى توفير مناخ أكاديمى يمنع التقييد فى الموضوعات البحثية والتعليمية ، ويسهم فى تحقيق المزيد من التفاعل مع المحيط الخارجى ، مع إهتمام الجامعات بالتعامل بحكمة مع المعطيات والمتغيرات من حولها ، ومن ثم التكيف على تغيير التوجهات ، وتحديد الأولويات ، كما أنها تفتح الطريق للمزيد من فرص البحث العلمى الحر ، والتعود على التعبير عن الرأى بحيادية وموضوعية، وهذا ما أكد عليه (تقرير التنمية الانسانية العربية ٢٠٠٣)حيث أشار إلى أهمية حرية الراى والتعبير ، وإعتبرها ركنا أساسيا لأى مجتمع يرغب فى تحقيق مجتمع المعرفة .

المحور الثالث: دور الجامعة فى تلبية متطلبات مجتمع المعرفة

تمثل الجامعة معقلا للفكر الإنساني في أرفع صوره ، ومستوياته ، وبيت الخبرة في شتى صنوف الآداب والعلوم والفنون ، ومصدر الإلهام لتطبيق النظريات العلمية وصولا إلى أرقى صور التكنولوجيا ، ووسيلة الحفاظ على القيم الإنسانية وتنميتها ، في تكامل مع قيم الثقافة الوطنية ، بما يحفظ الشخصية الوطنية لمجتمعها ، ويربطه في ذات الوقت بالعناصر الأصيلة في الثقافة الإنسانية في أرجاء العالم ، وهي رائدة التطور ، والإبداع والتنمية ، وصاحبة المسئولية في تنمية الثروة البشرية ، بوصفها أهم ثروة يمتلكها المجتمع (عبد الفتاح جلال ،23:1993) كما تعد الجامعة جزءًا من تاريخ الشعوب ، وأحد مصادر حركتها الثقافية ، فالجامعة تعكس الأوضاع الاجتماعية ،والاقتصادية ، والسياسية ، وتبين درجة التطور الاجتماعي ،وتكشف عن الأهداف الوطنية للمجتمع ، وتحدد دور الأجيال في تحمل وتنفيذ مهام التنمية (حسن أحمد عرابى همام، ١٩٩٠،ص١)

وقد اختلف دور الجامعة في طبيعته ومحتواه على أساس أنها المؤسسة الأكثر تطورًا وتأثيرًا في حياة المجتمعات باختلاف العصور والمجتمعات ، ففي العصور الوسطى كانت الجامعات تهتم بشكل أساسي بالدراسات الفلسفية واللاهوتية، تكاد تكون منفصلة تماما عن قضايا المجتمع، ثم بدأت الجامعات في عصر النهضة والاكتشافات الجغرافية تهتم بالبحث في علوم الطبيعة وإحياء الفنون القديمة وتطويرها .وفي مرحلة الثورة الصناعية والتكنولوجية وما واكبها من قضايا اجتماعية واقتصادية وسياسية ظهرت الحاجة إلى الاهتمام بالدراسات الهندسية والطبية والإنسانية وغير ذلك ، وتحولت الجامعات من العناية بفكر الرجل الحر إلى جامعات تعنى بالإعداد للمهن الرفيعة المختلفة ومراكز للآداب والعلوم والدراسات الاجتماعية والقانونية والاقتصادية.

وفي العصور الحديثة تحول دور الجامعات من جامعات يكاد ينحصر هدفها في تخريج المتخصصين في بعض فروع المعرفة الإنسانية ، إلى جامعات تعي مطالب وحاجات مجتمعاتها الاقتصادية والاجتماعية، تحاول أن تفي بها من خلال ما تعده من العناصر البشرية ، لكي تأخذ الدور الريادي في التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.بالإضافة إلى هذا فقد زاد اهتمام الجامعات بالبحوث العلمية وتطور المعرفة والدراسات التطبيقية التي تتصل بواقع الحياة ، ونموها، وتطورها لتصبح قوى حركية تتعامل مع المجتمع ، وتضع

نفسها في خدمته بصورة مباشرة ، أو غير مباشرة (محمد إبراهيم الشطلاوي ، ١٩٩١،ص٨٣).

ومع تفجر المعرفة والتى أخذت تنمو بمتوالية هندسية ، حيث أصبح من المتوقع أن تتضاعف المعرفة خلال السنوات الأولى من الألفية الثانية ، وفي مقدمتها المعرفة العلمية والتكنولوجية ،صارت المعرفة تجارة لها عائدها ومردودها العالي، حيث أصبحت التنمية تعتمد على قيمة المعرفة أكثر من اعتمادها على عوامل الإنتاج المادية ، علمًا بأن تكلفة المعرفة تتجاوز في معظم الحالات تكلفة عوامل الإنتاج المادية، كما أن قيمتها المضافة تمثل أضعافًا مضاعفة عوامل غيرها من عوامل(حامد عمار ،١٩٩٩،ص٩٨) ، ومن هنا تغدو المعرفة في هذا العصر قوة، ، لذا كان لابد من استجابة الجامعة لهذه الثورة المعرفية بإعتبارها الأساس الذي تنهض به المجتمعات وتتقدم ,وذلك من خلال أهمية العلم والمعرفة الذي تنتجه وتنشره بين أبناء المجتمع ,والمعرفة العلمية والثقافية التي تنقلها عبر الأجيال ,ودورها الفاعل في إعداد الكوادر البشرية المنتجة والمساهمة في التنمية في جميع صورها ,فالجامعة هي ظاهرة اجتماعية لها بعدها التنموي ووظائفها الاجتماعية والثقافية والقيمية والاقتصادية ,وهي المؤسسة التي تقع عليها مسؤولية المساهمة الفاعلة في تقدم المجتمع وتطوره من خلال تفاعلها مع مشاكله بهدف الحصول على الحلول العلمية ,لذا فإن الجامعة أمام مسؤولية مهمة وكبيرة تقع عليها في بناء مجتمع المعرفة عن طريق القيام بالعديد من الأدوار لتحقيق متطلبات تلك الثورة المعرفية ومن ثم تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة ، ومن أهم هذه الأدوار:

١ -خدمة المجتمع

تعد خدمة المجتمع من أبرز وظائف الجامعة في الوقت الحالي بما توفره من مناخ يتيح ممارسة الديمقراطية وفى المشاركة الفعالة في الرأي والعمل ، ويمكن للجامعة خدمة المجتمع من خلال العديد من الأدوار من أهمها:

- إعداد العنصر البشرى القادر على إحداث التنمية المنشودة من خلال إعداد القوى العاملة القادرة على مواجهة التغيرات العلمية والتكنولوجية في العالم المعاصر .
- إتاحة الفرصة أمام هيئة التدريس من ذوى الخبرة لتستفيد بهم المؤسسات المختلفة في مجالات الإنتاج والخدمات .

- القيام بالبحوث والمؤتمرات التي تسهم في ترقية المجتمع وحل مشكلاته هذا بالإضافة إلى الاستشارات العلمية التي تقدمها الجامعة لمؤسسات المجتمع .
- تعليم الكبار من جميع الأعمار (التعليم المستمر) والتدريب المستمر للمهنيين لرفع كفايتهم وإكسابهم الخبرات اللازمة لأداء المهنة .
- نشر العلم والمعرفة بين أبناء المجتمع المحلى من خلال الندوات والمحاضرات التي تساعدهم على حل مشكلاتهم والتكيف مع مجتمعهم .
- عقد الحلقات والندوات والمؤتمرات العلمية لخريجها لكي يلموا بكل ما يستحدث في مجالات تخصصهم ومعالجة المشكلات التي تواجههم في الحياة العلمية .
- تقدم لطلابها برامج تثقيفية ترفع مستواهم الثقافي وتربطهم ببيئتهم ومجتمعهم .

٢ -إعداد الأفراد لسوق العمل

هناك اجماع حول دور وأهمية الجامعات في تلبية متطلبات سوق العمل، مما يتطلب أن تكون مخرجات التعليم العالي بشكل عام والجامعة بشكل خاص قادرة على موائمة شروط واحتياجات سوق العمل، نظرا للعلاقة الموجودة بينهما وهي علاقة تناسبية طردية(فلاح خلف على الربيعى ،٢٠١٤،ص٢٤٦، أي إن مخرجات التعليم لابد أن تتناسب كماً وكيفاً مع احتياجات سوق العمل، فالتغير الدائم في السوق والذي تفرضه المتغيرات الاقتصادية والسياسية، يتطلب مرونة كبيرة من التعليم لتنمية وتدريب وتأهيل القوى العاملة بما يمهد السبيل لتحقيق المطابقة(وزارة التخطيط والتعاون الإنمائى ، ٢٠٠٨،ص٣٨)،لذا عند افتقار التعليم لتلك المرونة ،فإنه سيخفق في تلبية الشروط المطلوبة في سوق العمل أو الاستجابة لاحتياجات الجهاز الانتاجي، كما أن النظام الانتاجي ذاته قد يعجز عن مواكبة التطورات المتلاحقة في النظام التعليمي عندما يفتقر المرونة التشغيلية الكافية لاستيعاب مخرجات النظام التعليمي (سندس جاسم شعيبث،٢٠١٣،ص٣٥٣)، وهذا يفرض على الجامعة ضرورة الوفاء بحاجة المجتمع من خريجيها الذين يلعبون دورا مهما فى تنمية الرأسمال البشرى الذى يعد بدوره من أهم دعامات وأسس التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مجتمعاتنا، فضلا عن التأكيد على الجامعة بإلتزامها بالمعايير الموضوعية لنوعية الخريج المطلوبة، والحرص على أن تتضمن الفعالية والنشاط، وحب العمل والمبادرة، وتحمل المسئولية، واعتماد أسلوب

التخطيط المستقبلى، والإيمان بالابتكار، والقدرة على العمل فى جماعات كبيرة بعيدا عن الشللية .

٣ -فتح قنوات جديدة للتعليم:

تشير أغلب البحوث والدراسات إلى إن مصدر تكوين المعرفة والمعلوماتية وتوليد الافكار هي الجامعات،لذلك نسمع الآن بأن هناك جامعات منتجة،وجامعات مفتوحة،والالكترونية، والإفتراضية، والجامعات المسندة بالحاسوب، وجامعات بدون جدران، والتعليم عن بعد(صلاح عايد الشرهان،٢٠١٤) ، وقد تبنت الدول المتقدمة في العالم هذه الأنواع من الجامعات ونظم التعليم المتطورة لإنتاج المعرفة والمعلوماتية بما ينسجم وطبيعة مجتمعاتها،والتي اخذت تتجه إلى بناء مجتمعات جديدة تعرف بمجتمعات ما بعد الصناعة أو ما بعد الحداثة، ومجتمع المعرفة(صالح شاكر حسين،٢٠١٦،ص١٦)، ومجتمعات كهذه تتطلب إعداد وتأهيل مواطنيها بصورة مستمرة لمواكبة التطورات العلمية والتقنية، وتأمين فرص العمل من جهة، وكذلك استثمار أوقات الفراغ الكبيرة لدى العديد منهم بالتزود بالثقافة والمعرفة، وتطوير قدراتهم من جهة أخرى. لذلك نلاحظ هناك طلب متزايد على الالتحاق بالتعليم الجامعي بصورة أو بأخرى، وحيث لم يعد بإمكان الجامعات التقليدية في العديد من البلدان من استيعاب الطلبة الراغبين في الالتحاق بالدراسة الجامعية، لذلك لجأت العديدمن دول العالم إلى الاعتماد على نظام التعليم المفتوح ونظام التعليم عن بعد ونظام الجامعة بدون جدران،والتعليم الالكتروني والمسند بالحاسوب،لأن ذلك يساعد على قبول أعداد كبيرة من الطلاب وبتكاليف بسيطة لكونها لا تحتاج إلى مباني كبيرة وواسعة لاستيعاب الاعداد الكبيرة من الطلبة (مهدى محمد القصاص،٢٠١٣،صص١٢—١٣)

٤ -البحث العلمى :

إذا كان البحث العلمى يمثل النواة الصلبة لسيرورة التربية والتكوين ، فهو يشكل ضمنيا الشرط الحاسم لولوج مجتمع المعرفة ، فبدونه لا يمكن إنتاج المعرفة التى أصبحت تكون الرافد الأساسى لبناء هذا النوع الجديد من المجتمع وتحقيق تنميته المستدامة(البحث العلمى والتنمية،٢٠٠١) ،وبذلك يعتبر البحث العلمي في أي مجتمع من الأسباب الأساسية والهامة للتقدم العلمي والتنمية ، لما له من مشاركة فعالة في التنمية بجميع جوانبها المختلفة الاقتصادية والصناعية والزراعية، كما أنه يساعد على إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجهها

القطاعات الإنتاجية ، ويساعد في تحسين الأداء وزيادة الإنتاج والحصول على جودة عالية للمنتجات والخدمات ، وتعتبر الجامعات معقلاً للعمل والبحث العلمي، فهي التي تربط العلم بالمجتمع وتنسق الجهود العلمية بهدف تقدم المعرفة الإنسانية من جهة ، ولجعل العلم في تنمية المجتمع ونهضته من جهة أخرى(أية عبدالله احمد النويهى،مرجع سابق،٢٠١٤.

أما عن دورالجامعات المصنفة دوليا فى تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة ، فهناك العديد منهامثل جامعة متشيجان وأكسفورد وهونج كونج ، من معايير إحتلالها لهذه المكانة المتقدمة فى تصنيف الجامعات أنها تحرص على تلبية متطلبات مجتمع المعرفة من خلال(تم الرجوع إلى مواقع تلك الجامعات من خلال الروابط المذكورة فى قائمة المراجع):

١-توليد المعرفة وتطويرها من خلال جهود التحسين المستمر لصالح جميع العملاء.

٢-إنشاء مراكز للتميز فى مجالات البحوث الإستراتيجية .

٣-توفير بيئة عالمية للبحث والتعليم والتعلم.

٤-توظيف أساليب التدريس الفعال فى التخصصات والمساعدة على الإنجاز وخدمة المجتمع، وذلك بهدف إعداد وتأهيل الطلبة والباحثين داخل الجامعة حتى يصبحوا قادة فى تخصصاتهم.

٥-إعداد خريجين يفكرون بطريقة نقدية ، قادرين على التواصل الفعال وحل المشكلات بطريقة إبداعية .

٦-تعزيز المعرفة والتطبيقات التكنولوجية لتلبية الإحتياجات المتغيرة للمجتمع.

٧-جعل البحث العلمي الجامعي ينصب في خدمة قطاعات الانتاج والتنمية، واقامة تحالفات وشراكات بين مؤسسات البحث العلمي ومؤسسات الدولة كافة من خلال برامج التعشيق ،وزيادة تفعيل تقديم الخدمات بشكل يؤثر في جودةعمليات التصنيع والإنتاج وتوفير الخدمات.

٨-العمل على وضع خطط استراتيجية سليمة للنهوض بعمليات البحث العلمي الجامعي تتضمن تحديد المجالات والأولويات، والتنسيق مع الجهات العلمية المختصة لوضع تشريعات لمشاركة مؤسسات الإنتاج والتنمية في وضع نتائج البحث وخبرات الجامعة موضع التطبيق والافادة العلمية منه.

٩- تبنى صيغ التعليم المفتوح والتعليم عن بعد بغرض خفض التكلفة الاقتصادية، والاستثمار في الموارد البشرية،والحاجة لإيجاد مجتمعات معرفية تتعامل بفعالية مع التطور السريع الحاصل في تكنولوجياالاتصالات والمعلومات .

١٠-تحويل المهارات المعرفية المختلفة إلى مجالات تطبيقية فى الحياة العملية.

١١-إتقان مهارات التفكير الإبداعى والإبتكارى فى إنتاج المعرفة ونشرها،وذلك لضمان تحقيق جودة التعليم العالى ، والذى تتحدد جودته بقدرة منتجاته على تحقيق الهدف المجتمعى والإقتصادى والإنسانى من التعليم ،وبأفضل إقتصاديات ممكنة.

١٢- بناء نظم فعالة لاسواق العمل ومهارات الاداء المعرفى تعتمد فى المقام الاول على التوظيف الدقيق لتقنية المعلومات فى ظل مجتمع ينشد تطبيق وممارسة متطلبات مجتمع المعرفة الحقيقى ، وما يتطلبه تفعيل وموائمة الجامعة مع حاجات سوق العمل من توافر المعلومات الصحيحة عن هذه الأسواق الداخلية والخارجية ،الإقليمية والعالمية.

١٣- إستحداث إستراتيجيات تعليم وتعلم تتسم بالتجديد والإبداع ، مثل العمل فى مواقع المشاريع التنفيذية ، وإبتكار برامج تطوير المواهب .

الإطار العملى :

أولا خلفية عن جامعة الفيوم:

تقع جامعة الفيوم فى قلب مدينة الفيوم عاصمة المحافظة ، ونظرا للزيادة العددية السكانية للأقليم ، ولإعتبارات إجتماعية رؤى إنشاء كليات تخدم أبناء الإقليم للحد من ظاهرة الإغتراب للإلتحاق بكليات خارج الفيوم ، لذلك عرض المجتمع المدنى الإسهام فى إنشاء هذه الكليات بالتبرع والمشاركة المجتمعية فى تأسيسها ، وتقرر أن تتبنى جامعة القاهرة إنشاء وإدارة الكليات الجديدة المقامة بمدينة الفيوم.

ولإعتبارات مجتمعية ملحة فى منتصف السبعينات من القرن الماضى ، تقرر أن تكون البداية فى إنشاء كلية التربية لتخريج المعلمين حتى يكونوا نواة ودعما لمدارس الإقليم مما يقلل من فرص إغتراب الطلاب وكذا المعلمين الذين يأتون من خارجها ، وعلى ذلك كان إنشاء هذه الكلية هو البداية والنواة الأولى للصرح التعليمى لجامعة الفيوم القائم حاليا على الأرض ، أعقب ذلك إنشاء كلية الزراعة بغرض خدمة الرقعة الزراعية التى تتمتع بها

المحافظة والتى تحتاج من يوجه مالكيها ويمدهم بالسبل والطرق الحديثة للزراعة والرى وذلك من خلال أبنائهم الذين سوف يلتحقون بهذه الكلية ، أما كلية الهندسة والتى تعد الضلع الثالث من المثلث الذهبى للتنمية المجتمعية فى المحافظة ، فكانت ثالث هذه الكليات لأهمية الصناعة والتصنيع لمحافظة الفيوم.

بعد ذلك صدر القرار الجمهورى ٥٨٧ لسنة ١٩٨١ بإنشاء فرع لجامعة القاهرة يضم كليات محافظتى الفيوم وبنى سويف ، ثم إستقلت كليات فرع الفيوم عن بنى سويف بصدور القرار الجمهورى ٢٣٩ لسنة ١٩٨٣ ، وظل الفرعان يتبعان جامعة القاهرة ، ثم صدر القرار الجمهورى رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٥ بفصل فرع جامعة القاهرة بالفيوم عن جامعة القاهرة الام ، وتضم جامعة الفيوم حاليا إحدى وعشرون كلية ومعهدا، وجامعة الفيوم جامعة حكومية تتبع وزارة التعليم العالى فى الإشراف والتمويل ، وتمنح العديد من الدرجات العلمية والتى تتمثل فى الليسانس والبكالوريوس والماجستير والدكتوراة ، إضافة إلى الدبلومات المهنية والتخصصية.

أما عن رؤية جامعة الفيوم فهى تتطلع للمنافسة محليا وإقليميا ودوليا فى مجالات التعليم والبحث العلمى ، والتميز فى الشراكة المجتمعية وذلك وفقا لمعايير الجودة ، وتتمثل رسالتها فى أنها تتبنى معايير الجودة ، وتقدم برامج تعليمية تنمى الفكر والإبداع لإعداد خريج متميز قادر على المنافسة فى سوق العمل فى إطار من القيم الأخلاقية ، وإجراء بحوث علمية تساهم فى إنتاج المعرفة ونشرها وحفظها وتطبيقها وذلك لحل مشكلات المجتمع والنهوض به ، كما تدعم الشراكة والتعاون الدولى .

وتقدم جامعة الفيوم مجموعة متنوعة من البرامج الدراسية والأكاديمية لمرحلتى البكالوريوس والليسانس والدراسات العليا ، تثرى بها عقول الطلاب وتصقل مهاراتهم وتعدهم لدخول سوق العمل والمنافسة فيه ، وتتنوع البرامج مابين نظرية لكليات الأداب ودار العلوم ، وأخرى عملية لكليات الطب والهندسة والعلوم والتربية والخدمة الإجتماعية والحاسبات ، هذا إضافة إلى برامج متميزة فى مرحلة الدراسات العليا والتى كسرت تقاليد البرامج التقليدية مثل برامج فى النانوتكنولوجى فى كلية العلوم ، وبرامج إدارة الأعمال الزراعية بكلية الزراعة، وبرامج إدارة المنشأة الصحية فى كليات الطب.

كما أن لجامعة الفيوم دورا بارزا فى خدمة المجتمع المحلى بالمحافظة عن طريق تقديم الخدمات المتنوعة والتى تهدف إلى حل مشكلاته والإسهام فى إحداث تنمية حقيقية

ومستدامة لهذا المجتمع ، حيث تقدم الجامعة خدمات جليلة فى المجالات الصحية عن طريق توفير العلاج شبه المجانى بالمستشفى الجامعى ، إضافة إلى القوافل الطبية التى تقوم بها الجامعة للمناطق الأشد فقرا فى المحافظة ، كما تفتح منافذ لبيع المنتجات الزراعية بأسعار منخفضة للمجتمع المحلى بالفيوم(أنظر الخطة الإستراتيجيةلجامعة الفيوم،٢٠١٦-٢٠٢١).

ثانيا: منهجية الدراسة واجراءاتها

سعت الدراسة الميدانية إلى الإجابة عن السؤال الرابع للدراسة، من خلال تحقيق هدفين هما: معرفة واقع الدور الذى تقوم به جامعة الفيوم لتلبية متطلبات مجتمع المعرفة من وجهة نظر الخبراء، ومعرفة إذا كانت هناك معوقات تعيقها عن ممارسة تلك الأدوار وكيفية التغلب عليها ، ويمكن توضيح منهجية الدراسة واجراءاتها فيما يلى:

منهج الدراسة

تستخدم الدراسة المنهج الوصفى، لمناسبته لطبيعة الدراسة، حيث لا يقتصر المنهج الوصفى فى هذه الدراسة على الوصف، وإنما يمتد إلى التحليل والتفسير الذى يعتمد على استخدام الطرق الإحصائية ومعالجة البيانات، ومن ثم تقديم المقترحات، ويقوم المنهج الوصفى بوصف ما هو كائن وتفسيره، كما يهتم بتحديد الظروف والعلاقات التى توجد بين الوقائع، كما يهتم أيضاً بتحديد الممارسات السائدة والتعرف على المعتقدات والاتجاهات عند كل من الأفراد والجماعات، وطرائقها فى النمو والتطور (جابرعبدالحميد، أحمد خيرى كاظم ٢٠٠٩، ١٣٤).

وتستخدم الدراسة أسلوب دلفى Delphi Technique ، بغية وضع تصور مقترح لتفعيل دور جامعة الفيوم للوفاء بمتطلبات مجتمع المعرفة، ، ويذكر(محمد فالح الجهنى، ٢٠٠٩، ٤٥) أن هذا الأسلوب البحثى نال اهتماماً كبيراً في مجال الدراسات التربوية، فقد بدأت العديد من البحوث التربوية تستعين بهذا الأسلوب باعتباره أفضل الأساليب وأكثرها فعالية في الحصول على آراء الخبراء واتجاهاتهم وتصوراتهم بشأن التغيرات التي يتوقع حدوثها في المستقبل، ولتحقيق أهداف الدراسة الميدانية باستخدام أسلوب دلفى، قامت الباحثة بتصميم استبانة طبقت على مجموعة من خبراء التربية فى ثلاث جولات.

أداة الدراسة

يعتمد أسلوب دلفي على توجيه مجموعة من الأسئلة إلى الخبراء بصيغة مسحية متكررة، من خلال استبانات تتم فى عدة جولات حتى التوصل إلى التقاء في الآراء (فاروق فلية ،أحمد عبد الفتاح، ٢٠٠٣، ٦٨). ولتحقيق أهداف الدراسة الميدانية باستخدام أسلوب دلفى، قامت الباحثة بتصميم استبانة طبقت على مجموعة الخبراء فى ثلاث جولات كما يلى:

الاستبانة فى الجولة الأولى :تم تصميم الاستبانة فى هذه الجولة بهدف الحصول على معلومات أولية حول آراء الخبراء فى ماهية متطلبات مجتمع المعرفة ، وما دور الجامعة فى تحقيق هذه المتطلبات،ورؤاهم المستقبلية حول تفعيل هذه الأدوار حتى تؤدى الجامعة دورها فى تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة، وتضمنت الاستبانة فى هذه الجولة بعدين، البعد الأول اشتمل على البيانات الأولية للخبراء، والثانى اشتمل على ستة أسئلة مفتوحة تتعلق بواقع دور جامعة الفيوم لتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة ، وهى:

السؤال الأول: ما دور جامعة الفيوم لتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة والمتعلق برؤية الجامعة ؟

السؤال الثانى: ما دور جامعة الفيوم لتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة والمتعلق بخدمة المجتمع ؟

السؤال الثالث: ما دور جامعة الفيوم لتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة والمتعلق بالبحث العلمى ؟

السؤال الرابع: ما دور جامعة الفيوم لتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة والمتعلق بالموارد البشرية؟

السؤال الخامس : ما دور جامعة الفيوم لتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة والمتعلق بالبيئة التعليمية الجامعية؟

السؤال السادس : ما الإجراءات والآليات المختلفة لتفعيل دور الجامعة فى تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة؟

بعد تفريغ آراء الخبراء فى الجولة الأولى تم تنظيم وترتيب الآراء الورادة وتحليلها إحصائياً بإستخدام المتوسط الحسابى، وعلى ضوء المعلومات التى تم الحصول عليها من تطبيق الاستبانة فى الجولة الأولى، وعلى ضوء استقراء الباحثة للأدبيات التربوية فى مجالى

أدوار الجامعة ومجتمع المعرفة، أعيد صياغة الاستبانة على ضوء نتائج التطبيق فى الجولة الأولى، فحددت الآراء التى حظيت بأعلى قدر من الاتفاق وتجميعها فى قائمة تمثل مفردات كل محور من محاور الاستبانة، وتحويلها إلى استبانة مغلقة تشتمل على ستة محاور رئيسة، يشتمل كل محور منها على مجموعة من المفردات، وحللت آراء الخبراء فى الجولة الثانية من خلال تنظيم وترتيب الآراء الورادة وتحليلها إحصائياً بإستخدام المتوسط الحسابى للتقديرات.

الاستبانة فى الجولة الثالثة:وكان الغرض من تطبيق الاستبانة فى هذه الجولة اطلاع الخبراء على إجاباتهم على ضوء إجابات الآخرين، وتحديد درجة أهمية العبارات للوصول إلى أعلى نسبة اتفاق بينهم، ونظراً لأن تطبيق الاستبانة باستخدام أسلوب دلفى لا يتطلب حساب الصدق والثبات على اعتبار أن هذا الأسلوب يعتمد على الآراء الحرة لمجموعة الخبراء، فقد طبقت الاستبانة بصورة مغلقة فى الجولة الثالثة لأسلوب دلفى على الخبراء، حيث طلب من الخبراء تحديد اختياراتهم حسب أهمية كل مفردة وفقاً لتدرج ليكرت الثلاثى (موافق، موافق إلى حدما ، غير موافق)، حيث اشتملت الاستبانة فى صورتها النهائية على ستة محاور رئيسة على النحو الأتى:

المحور الأول: دور جامعة الفيوم لتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة والمتعلق برؤية الجامعة.

المحور الثانى: دور جامعة الفيوم لتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة والمتعلق بخدمة المجتمع.

المحور الثالث: دور جامعة الفيوم لتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة والمتعلق بالبحث العلمى.

المحور الرابع: دور جامعة الفيوم لتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة والمتعلق بالموارد البشرية.

المحور الخامس: دور جامعة الفيوم لتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة والمتعلق بالبيئة التعليمية الجامعية.

المحور السادس: إجراءات وآليات تفعيل دور الجامعة لتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة.

عينة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار مجموعة من الخبراء بلغ عددهم ٢٣خبيراً من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الفيوم استكمل التطبيق فى الجولات الثلاث لأسلوب دلفى ٢٠ خبيراً، ويمكن توضح خصائص عينة الدراسة فى الجدول التالى:

جدول (١) يوضح توزيع عينة الخبراء وفقا لدرجاتهم العلمية وتخصصاتهم التربوية

العدد	%	الكلية
٤	٢٠%	الهندسة
٥	٢٥%	الأداب
٤	٢٠%	التربية
٣	١٥%	العلوم
٢	١٠%	الطب
٢	١٠%	الزراعة
٢٠	١٠٠	

يتضح من الجدول السابق شمول عينة الدراسة لخبراء من كليات مختلفة

المعالجة الإحصائية :

استخدمت الدراسة الحزمة الإحصائية SPSS لإجراء المعالجة الإحصائية للنتائج، والأساليب الإحصائية التى استخدمتها الدراسة ما يلى:

- التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الوصف التفصيلى لعينة الدراسة.
- المتوسط الحسابى لحساب متوسطات استجابات عينة الدراسة على محاور الاستبانة.
- مستوى متوسطات مقياس ليكرت لتحديد المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة،

نتائج الدراسة الميداينة

تم تحليل نتائج الدراسة وتفسيرها على ضوء الإطار النظرى ونتائج الدراسات السابقة، وذلك فيما يلى:

المحور الأول: استجابات الخبراء حول : دور جامعة الفيوم لتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة والمتعلقة برؤية الجامعة كما فى الجدول التالى:

جدول (2) يوضح المتوسطات الحسابية والرتبة ومستوى أهمية دور جامعة الفيوم لتلبية متطلبات مجتمع المعرفة والمتعلقة برؤية الجامعة

جدول رقم(٢)

م	العبارة	المتوسط الحسابى	درجة الموافقة	الرتبة
1	تمتلك الجامعة إستراتيجية واضحة للنشاطات المعرفية المحققة لمنظومة مجتمع المعرفة.	٢.٩٠	مرتفع	١
2	تركز رؤية الجامعة على توليد المعرفة من خلال البحث والتطوير وفقا للأساليب العلمية.	٢.٧٠	مرتفع	٤
3	تركز على حماية حقوق الملكية الفكرية ، ودعم أصحاب براءات الإختراع ماديا ومعنويا.	2.05	متوسط	١٨
4	تعمل الرؤية على نشر المعرفة بالتعليم والتدريب.	٢.١٥	متوسط	١٣
5	تحث على التحول من مستوى التعامل مع البيانات والمعلومات إلى مستوى إستثمار المعرفة.	٢.٨٠	مرتفع	٢
6	توظف الجامعة المعرفة للإستفادة منها فى تقديم الخدمات المتجددة للإرتقاء بالإنسان.	٢.٥٠	مرتفع	٦
7	تحدد الرؤية أولويات البحث العلمى بما يتوافق والتطور المعرفى.	٢.٠٥	متوسط	١٨
8	تحرص الجامعة على إعادة تاسيس المناهج وفق رؤية علمية شاملة.	٢.٣٠	متوسط	٩
9	تركز الجامعة على ربط التعليم والبحث العلمى لتوظيف المعرفة فى مجالات التنمية الشاملة.	٢.٤٥	مرتفع	٧
10	تمول الجامعة الأفكار الإبداعية والإبتكارية المنتجة للمعرفة.	٢.٠٠	متوسط	٢٠
11	تلتزم الجامعة بمبادىء الحرية الأكاديمية المنتجة للمعرفة وإستثمارها	٢.٢٠	متوسط	١٢
12	تؤكد الجامعة على التطبيق الحقيقى لمضامين المعرفة كالديمقراطية والعدل.	٢.١٥	متوسط	١٣
13	تركز الجامعة على عمليات الإبداع والإبتكار مستفيدة من التقنيات الحديثة.	٢.٥٥	مرتفع	٥
14	تواكب الجامعة المستجدات والتطورات العلمية لاسيما فى مجال تكنولوجيا المعلومات.	٢.٨٠	مرتفع	٢
15	تعتمد مبادىء الشفافية فى نقل البيانات وسهولة النفاذ إليها	٢.١٠	متوسط	١٦
16	تتبنى الجامعة مفهوم الإستثمار فى رأس المال البشرى كمنطلق نحو صناعة المعرفة.	٢.١٥	متوسط	١٣
17	تعمل الجامعة على ترسيخ قيم العمل الأصيلة فى الممارسات الإدارية كدافع للمزيد من إستثمار المعرفة.	٢.١٠	متوسط	١٦
18	تشجع الجامعة الحوار المنتج.	٢.٢٥	متوسط	١١
19	توفر الجامعة المناخ المناسب لممارسة الحرية الأكاديمية.	٢.٣٠	متوسط	٩
20	تشجع الجامعة على ممارسة النقد الذى يسهم فى توليد معرفة جديدة	٢.٠٠	متوسط	٢٠

21	توفر الجامعة الحرية الكاملة لأعضاء هيئة التدريس فى تفسير الحقائق العلمية	١.٩٥	متوسط	٢٢
٢٢	تشجع الجامعة الحرية المسئولة لعضو هيئة التدريس فى نشر أبحاثه العلمية.	٢.٩٠	مرتفع	٧
	المتوسط العام للمحور	٢.٣٣	متوسط	

يتضح من الجدول السابق ما يلى :

-جاء فى المرتبة الأولى تمتلك الجامعة إستراتيجية واضحة للنشاطات المعرفية المحققة لمنظومة مجتمع المعرفة ، وربما يعود ذلك إلى مدى حرص جامعة الفيوم على أهمية وجود إستراتيجية مخطط لها لتكون منطلقا نحوالنشاطات المعرفية لتحقيق منظومة مجتمع المعرفة ، وذلك راجعا لكون مجتمع المعرفة يرتبط تحقيقه بوجودإستراتيجية متكاملة وشاملة سواء فى المجتمع الجامعى وأنشطته ، أو البيئة المحيطة.

- و جاء فى المرتبة الأخيرة توفر الجامعة الحرية الكاملة لأعضاء هيئة التدريس فى تفسير الحقائق العلمية ، وربما يعود ذلك إلى غياب السياسات التى تشجع على الحوار والممارسات النقدية داخل الجامعة.

المحور الثانى استجابات الخبراء حول : دور جامعة الفيوم لتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة والمتعلقة بخدمة المجتمع كما فى الجدول التالى:

جدول (٣) يوضح المتوسطات الحسابية والرتبة ومستوى أهمية دور جامعة الفيوم لتلبية متطلبات مجتمع المعرفة والمتعلقة بخدمة المجتمع

جدول رقم(٣)

م	العبارة	المتوسط الحسابى	درجة الموافقة	الترتيب
٢٣	تشكل فرق بحثية لدراسة مشكلات المجتمع وحلها	٢.٠٠	متوسط	١٥
٢٤	عقد شراكة مع المؤسسات المجتمعية لتبادل الخبرات والمعلومات	٢.٣٠	متوسط	٧
٢٥	تطور مهارات أفراد المجتمع من خلال التعلم المستمر	٢.٠٥	متوسط	١٢
٢٦	توفر دورات علمية عالية المستوى لأفراد المجتمع	٢.١٠	متوسط	١١
٢٧	تحفز أعضاء هيئة التدريس على تقديم الخدمات التنموية للمجتمع فى شتى المجالات	٢.٨٥	مرتفع	١
٢٨	تتعاون مع مراكز البحوث المتخصصة لرصد مشكلات المجتمع	٢.٣٥	مرتفع	٥
٢٩	تركز الجامعة على تأسيس الشراكات المعرفية مع المؤسسات المختلفة محليا	٢.٤٠	مرتفع	٤
٣٠	تضع الجامعة برامج متجددة ومستمرة لتزويد أفراد المجتمع بالمهارات اللازمة معرفيا ومهاريا	٢.٢٥	متوسط	١٠
٣١	تقوم الجامعة بالبحوث العلمية تبعا لأولويات وحاجات المجتمع	٢.٣٠	متوسط	٧
٣٢	تنفذ الجامعة برامج وأنشطة توعوية وفق الفئات العمرية لأفراد المجتمع	٢.٣٥	مرتفع	٥
٣٣	تعمل الجامعة على نشر ثقافةتكنولوجيا المعلومات والإتصالات مجتمعيا	٢.٣٠	متوسط	٧
٣٤	تفتح الجامعة مراكز تسويق الخدمات الجامعية للمجتمع المحلى	٢.٠٠	متوسط	١٥
٣٥	تتواصل الجامعة مع القطاعين العام والخاص لوضع خبرات العاملين فى الجامعة لخدمة المجتمع المحلى	٢.٦٠	مرتفع	٣
٣٦	تركز جهود الجامعة على مراعاة الخصوصية الثقافية للمجتمع	2.75	مرتفع	٢
٣٧	تقوم الجامعة بتوظيف المعرفة المنتجة فى معالجة مشكلات المجتمع	١.٩٥	متوسط	١٧
٣٨	تقوم الجامعة بزيادة وعى المجتمع فى التعامل مع المعارف المنتجة	٢.٠٥	متوسط	١٢
٣٩	تقدم الإستشارات المهنية للأفراد والمؤسسات بالمجتمع بناءا على الدراسات والبحوث	١.٩٥	متوسط	١٧
٤٠	تعمل الجامعة على إطلاع وتوجيه أفراد المجتمع المحلى على المستجدات التى تحدث فى مختلف أنحاء العالم	١.٩٠	متوسط	١٩
٤١	تسهم إدارة الجامعة فى إقامة نوات ثقافية للمجتمع المحلى	١.٧٥	متوسط	٢١
٤٢	تقوم الجامعة بعمل دراسات ميدانية لإستطلاع رأى اصحاب سوق العمل حول جودة أداء مخرجاتها التربوية فى سوق العمل	١.٧٠	متوسط	٢٢
٤٣	تصمم الجامعة برامج لتنمية مهارات العاملين فى مؤسسات المجتمع المحلى	٢.٠٥	متوسط	١٢
٤٤	تلبى سوق العمل بالمتطلبات المعرفيةالمتجددة	١.٦٥	منخفض	٢٣
٤٥	تسهم مخرجات البحث العلمى فى الجامعة فى تحسين جودة المنتجات.	١.٨٠	متوسط	٢٠
	المتوسط العام للمحور	٢,١٤	متوسط	

يتضح من الجدول السابق ما يلى:

- جاء فى المرتبة الأولى تحفز الجامعة أعضاء هيئة التدريس على تقديم الخدمات التنموية للمجتمع فى شتى المجالات،ربما يكون ذلك راجعاإلى إيمان جامعة الفيوم بأهمية دورها فى التنمية المجتمعية من أجل إعلاء قيمة الإنتماء للجامعة .
- جاء فى المرتبة الأخيرة تلبى الجامعة سوق العمل بالمتطلبات المعرفية المتجددة ، ربما يعود ذلك إلى أن جامعة الفيوم قد لاتتبع ألية محددة لتحديد الإحتياجات المجتمعية وإحتياجات سوق العمل ، بالإضافة إلى ضعف برامج تسويق مخرجات الجامعة، وعدم وجود خطة لتطوير الوحدات والمراكز ذات الطابع الخاص بها.

المحورالثالث استجابات الخبراء حول : دور جامعة الفيوم لتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة والمتعلقة بالبحث العلمى كما فى الجدول التالى:

جدول (٤) يوضح المتوسطات الحسابية والرتبة ومستوى أهمية دور جامعة الفيوم لتلبية متطلبات مجتمع المعرفة والمتعلقة بالبحث العلمى

جدول رقم(٤)

م	العبارة	المتوسط الحسابى	درجة الموافقة	الترتيب
٤٦	تتبنى الرسائل العلمية المتميزة وتنشرها	٢.٣٠	متوسط	٩
٤٧	توفر الفرص لاعضاء هيئة التدريس للإطلاع على أحدث الدراسات العلمية المتميزة	٢.٢٠	متوسط	١٤
٤٨	تشجع تبادل المعرفة بين أعضاء هيئة التدريس	١.٨٥	متوسط	٢٤
٤٩	تشجع أعضاء هيئة التدريس للمشاركة فى المؤتمرات والندوات العلمية	٢.١٥	متوسط	١٩
٥٠	توفر المنح العلمية لاعضاء هيئة التدريس	٢.٥٥	مرتفع	٤
٥١	توفر قاعدة بيانات متجددة لاعضائها وطلابها	٢.٥٠	مرتفع	٥
٥٢	تحث الباحثين على ترجمة كتب عالمية تشتمل معارف جديدة	٢.٢٠	متوسط	١٤
٥٣	تتواصل بإستمرار مع مراكز البحوث العالمية	٢.٠٥	متوسط	٢١
٥٤	تدعم العمل بروح الفريق بين أعضاء هيئة التدريس	١.٩٠	متوسط	٢٢
٥٥	توسع قنوات الإتصال مع المؤسسات الإجتماعية المختلفة	٢.٥٠	مرتفع	٥

٥٦	تتبادل الخبرات مع الجامعات الاجنبية فى برامج التدريب الحديثة	١.٩٠	متوسط	٢٢
٥٧	تصدر مجلة علمية لنشر الأبحاث فى العلوم المختلفة	٢.٢٠	متوسط	١٤
٥٨	تدعم التواصل بين أعضاء هيئة التدريس بإستخدام التقنيات الحديثة	٢.٨٠	مرتفع	١
٥٩	توفر الجامعة الكتب والمجلات والنشرات التى تصدر فى مراكز البحوث العالمية	٢.٣٥	مرتفع	٧
٦٠	توفر الجامعة الوسائل التكنولوجية التى تسهل عملية تبادل المعرفة	٢.٧٠	مرتفع	٢
٦١	تشجع الجامعة إيفاد أعضاء هيئة التدريس إلى المؤتمرات العلمية التى تقام حول العالم	١.٨٠	متوسط	٢٥
٦٢	توفر المخصصات المالية لدعم البحث العلمى	٢.٦٥	مرتفع	٣
٦٣	تنظم الجامعة دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس	٢.٣٠	متوسط	٩
٦٤	تنمى مهارات التفكير العلمى لدى طلابها	٢.٢٥	متوسط	١٢
٦٥	توفر الإطلاع على الدوريات العلمية العالمية	٢.٣٠	متوسط	٩
٦٦	توازن بين الاعباء التدريسية والبحثية والمجتمعية لاعضاء هيئة التدريس	٢.٣٥	مرتفع	٧
٦٧	تهيئ المناخ لأعضاء هيئة التدريس لتحسين جودة الإنتاج العلمى	٢.٢٥	متوسط	١٢
٦٨	تستحدث أنظمة لتبادل برامج التدريب لأعضاء هيئة التدريس داخل الجامعة والجامعات الأخرى	٢.٢٠	متوسط	١٤
٦٩	تشجع النشر العلمى على المستوى الدولى باعتباره مقوماً لدعم إنتاج المعرفة فى مجتمع المعرفة	٢.١٠	متوسط	٢٠
٧٠	تقر معايير علمية توجه الباحثين إلى التجديد فى البحث لإنتاج معارف تربوية تكفل بناء مجتمعات حقيقية للمعرفة	٢.٢٠	متوسط	١٤
	المتوسط العام للمحور	١,٦٣٢	متوسط	

يتضح من الجدول السابق ما يلى :

- جاء فى المرتبة الأولى تدعم الجامعة التواصل بين أعضاء هيئة التدريس بإستخدام التقنيات الحديثة بنسبة ٩٣.٣٣%، ربما يكون ذلك راجعا إلى إيمان جامعة الفيوم بأهمية الإتصال والحوار العلمى بين أعضاء هيئة التدريس،حيث أن عدم الإتصال يؤدى إلى

حدوث فجوة بين أعضاء هيئة التدريس مما قد يؤثرعلى إنتاجيتهم وغياب العمل التعاونى، وقلة القيام بالأبحاث الجماعية والتعاونية التى تساعد على تقدم المعرفة، ويؤثربشكل إيجابى على جودة البحث وزيادة الإنتاجية .

- جاء فى المرتبة الأخيرة تشجع الجامعة إيفاد أعضاء هيئة التدريس إلى المؤتمرات العلمية التى تقام حول العالم بنسبة ٦٠% ، ربما يكون ذلك راجعا إلى أن حضور المؤتمرات وخاصة التى تعقد بالخارج تتطلب نفقات مالية قد لاتسمح ميزانية الجامعة بها ، كما أن اللوائح والقوانين تحد من حضور هذه المؤتمرات وخاصة أن القوانين المنظمة لاتسمح بحضور أكثر من مؤتمر واحد فى العالم.

المحور الرابع استجابات الخبراء حول : دور جامعة الفيوم لتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة والمتعلقة بالموارد البشرية كما فى الجدول التالى:

جدول (٥) يوضح المتوسطات الحسابية والرتبة ومستوى أهمية دور جامعة الفيوم لتلبية متطلبات مجتمع المعرفة والمتعلقة بالموارد البشرية

جدول رقم(٥)

م	العبارة	المتوسط الحسابى	درجة الموافقة	الترتيب
٧١	تركز الجامعة فى وظيفتها على صناعة المعرفة لتنمية الإنسان	٢.٥٥	مرتفع	١
٧٢	تستكشف الجامعة مقدرات الافراد بغية تنميتها وصقلها	٢.١٥	متوسط	٧
٧٣	تكثف لجامعة الدورات التدريبية المتطورة فى تكنولوجيا المعلومات	٢.٣٥	مرتفع	٢
٧٤	توفر الجامعة بيئة تسهم فى التبادل الحر للمعلومات	٢.٢٠	متوسط	٥
٧٥	تعمل الجامعة على تقليل المهام الإدارية المعيقة للأداء	١.٨٠	متوسط	١٣
٧٦	تحدد الجامعة نصيبا من المحاضرات يمكن من تطوير الاداء الاكاديمي والبحثى لاعضاء هيئة التدريس	١.٩٥	متوسط	١٢
٧٧	تكون الجامعة اللجان العلمية وفق معيار المعرفة المتجددة ، والتمكن المهارى	٢.١٠	متوسط	٩
٧٨	تحث الجامعة أعضاء هيئة التدريس للإسهام فى البحث العلمى بحوافز مادية ومعنوية	٢.٠٥	متوسط	١١
٧٩	تركز الجامعة على الإرتقاء بالمستويات المهارية المعرفية لاعضاء هيئة التدريس	٢.٣٥	مرتفع	٢
٨٠	تفتح منافذ لسيولة الإنتاج الفكرى إلى مؤسسات المجتمع المدنى	٢.١٠	متوسط	٩
٨١	تجرى الجامعة البحوث العلمية التطبيقية لتزويد المجتمع بالمعرفة المتخصصة	٢.١٥	متوسط	٧
٨٢	تسعى لبناء قاعدة أساسية من الموارد البشرية لتواكب التطورات المعرفية	٢.٢٥	متوسط	٤
	المتوسط العام للمحور	٢,١٦٦	متوسط	

يتضح من الجدول السابق ما يلى:

- جاء فى المرتبة الأولى تركز الجامعة فى وظيفتها على صناعة المعرفة لتنمية الإنسان بنسبة ٨٥%، قد يكون ذلك راجعا إلى حرص جامعة الفيوم على التحرك نحوالإهتمام بالمعرفةالحقيقية وأهمية صناعتها كغاية أساسية لكل الجهودالتى ستبذل فى سبيل تطويرالمخرجات الطلابية بما يتوافق مع التطورالعلمى لإكساب المهارات الضرورية لهم ، مما يجعلنا نلمس أثارها فى الواقع التطبيقى .

- جاء فى المرتبةالأخيرة تعمل الجامعة على تقليل المهام الإدارية المعيقة للأداء بنسبة ٦٠%، ربما يعود ذلك إلى قلة الكوادر الإدارية فى بعض كليات الجامعة مما يؤدى إلى كثرة المهام الإدارية الملقاة على عاتقهم، والتى تعيقهم عن أداء مهامهم.

المحور الخامس استجابات الخبراء حول : دور جامعة الفيوم لتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة والمتعلقة بالبيئة التعليمية الجامعية كما فى الجدول التالى:

جدول رقم(٦)

جدول (٦) يوضح المتوسطات الحسابية والرتبة ومستوى أهمية دور جامعة الفيوم لتلبية متطلبات مجتمع المعرفة والمتعلقة بالبيئة التعليمية الجامعية

م	العبارة	المتوسط الحسابى	درجة الموافقة	الترتيب
٨3	تسهم الجامعة فى نشر الثقافة التعليمية بين أفرادها	٢.٢٥	متوسط	٣
٨4	توفر الجامعة مرافق كافية للإستفادة من تكنولوجيا المعلومات	٢.٤٥	مرتفع	٢
٨5	تضم الجامعة مكتبة رقمية ذات مواصفات عالمية تهيىء لمجتمع المعرفة	2.60	مرتفع	١
٨6	توفر المكتبة الجامعية المراجع والمصادر العلمية الكافية	٢.٢٠	متوسط	٥
٨7	تتيح الجامعة المكتبة الجامعية لجميع أعضاء هيئة التدريس للإستفادة من مصادر التعلم	٢.١٥	متوسط	٧
٨8	توفر الجامعة مختبرات لممارسة الجانب التطبيقى للمعرفة	٢.٢٥	متوسط	٣
89	توفر الجامعة مراكز علمية متخصصة لتعليم اللغات	٢.٢٠	متوسط	٥
90	تعمل الجامعة على توفير مراكز علمية لإعداد المترجمين المتخصصين بغية نقل المعرفة	١.٩٥	متوسط	٨
	المتوسط العام للمحور	٢,٢	متوسط	

يتضح من الجدول السابق ما يلى:

- جاء فى المرتبة الأولى تضم الجامعة مكتبة رقمية ذات مواصفات عالمية تهيىء لمجتمع المعرفة بنسبة ٨٦.٦٧%، حيث تهدف جامعة الفيوم إلى تيسير وصول أعضاء هيئة

التدريس والطلبة إلى مصادر المعلومات الإلكترونية التى تتضمن النصوص الكاملة للدوريات العلمية ، المعايير والمواصفات الدولية والكتب الإلكترونية ، بالإضافة إلى الرسائل العلمية وغيرها من مصادر المعلومات الإلكترونية لتواكب تطورات مجتمع المعرفة.

- جاء فى المرتبة الأخيرة تعمل الجامعة على توفير مراكز علمية لإعداد المترجمين المتخصصين بغية نقل المعرفة بنسبة ٦٥%،ربما يعود ذلك إلى إظهار الواقع الحالى لجامعةالفيوم من حيث قلة عدد المراكز التى تعمل على إعدادالمترجمين المتخصصين.

المحورالسادس: استجابات الخبراء حول إجراءات تفعيل دور جامعة الفيوم لتلبية متطلبات مجتمع المعرفة كما فى الجدول التالى:

جدول رقم(٧)

جدول (٧) يوضح المتوسطات الحسابية والرتبة ومستوى أهمية إجراءات تفعيل دور جامعة الفيوم لتلبية متطلبات مجتمع المعرفة

م	العبارة	المتوسط	الرتبة	مستوى الاتفاق
٩١	التلاحم بين الجامعة ومؤسسات العمل بالمجتمع	٢,٦٠	7	مرتفع
92	ضرورة مواكبة البرامج والمناهج الدراسية للتطورات العلمية	٢,٧٠	٥	مرتفع
93	تطوير النظم واللوائح الخاصة بالجامعة	٢,٦٠	٧	مرتفع
94	التوسع فى الابتعاث الخارجى إلى جامعات الدول المتقدمة.	٢,١٠	١٥	متوسط
95	تفعيل دور الجامعة فى تشجيع الدراسات والابحاث الجادة	٢,٤٥	١٠	مرتفع
96	ربط برامج التعليم الاكاديمى بمشكلا المجتمع المحلى	٢,٦٥	6	مرتفع
97	تسهيل الزيارات العلمية لاعضاء هيئة التدريس إلى جامعات الدول المتقدمة.	٢,١٠	١٥	متوسط
98	تشجيع حضور أعضاء هيئة التدريس للندوات والمؤتمرات العلمية على المستويات الدولية.	٢,٥٥	٨	مرتفع
99	الإنفتاح العالمى على الجامعات الأجنبية والإستفادة من خبراتها	٢,٥٥	8	مرتفع
١٠٠	ربط الإنتاج المعرفى خاصة البحوث والتاليف العلمى بحاجة المجتمع والقطاعات التنموية التى تخدمها الجامعة.	٢,٥٠	9	مرتفع
١٠١	ضرورة المشاركة المجتمعية فى تخطيط التعليم الجامعى وإدارته وتمويله	٢,٩٠	1	مرتفع
١٠٢	.قيام الجامعة بتحديث المختبرات العلمية والمرافق التعليمية بما يواكب التطور الحادث فى مجتمع المعرفة	١,٧٥	٢٠	متوسط
١٠٣	تقوية العلاقة بين الجامعة والمؤسسات البحثية من جهة والقطاعات الإنتاجية والخدمية والصناعيةمنجهة أخرى	٢,٣٥	١٢	مرتفع
١٠٤	ضرورة المواءمة بين مخرجات الجامعة وإحتياجات سوق العمل	٢,٧٥	٤	مرتفع

١٠٥	الحد من التدخل الحكومى فى الشئون الداخلية للجامعة مما يفقدها الإستقلالية التى تسعى إلى تحقيقها	٢,٨٠	3	مرتفع
١٠٦	وجود آليات للشراكة الفعالة بين كليات الجامعة ووزارة التعليم لتطبيق المعرفة	١,٨٥	١٩	متوسط
١٠٧	إيجاد آلية لزيادة مصادر التمويل اللازمة للجامعة وتنوعها	٢,٨٥	2	مرتفع
١٠٨	إنشاء قاعدة بيانات مركزية داخل الجامعة	١,٩٠	١٨	متوسط
١٠٩	تفعيل قنوات الإتصال بين القيادات الإدارية بالجامعة والقيادات فى المجتمع	١,٧٥	٢٠	متوسط
١١٠	تشجيع فرص النشر العلمى الإلكترونى بأجور رمزية	٢,٤٥	10	مرتفع
١١١	إنشاء وحدات لتسويق نتائج البحوث	٢,٤٠	١١	مرتفع
١١٢	تقليل الاعباء الملقاة على عاتق أعضاء هيئة التدريس بما يساعد فى أداء المهام البحثية.	٢,٤٠	١١	مرتفع
١١٣	التشجيع على ضرورة وجود فرق بحثية متخصصة لدراسة مشكلات المجتمع	٢,٥٥	٨	مرتفع
١١٤	تطوير المكتبات الجامعية والنظم الرقمية بها، بما يكفل الاشتراك فى قواعد المعلومات الدولية.	١,٩٥	١٧	متوسط
١١٥	ضرورة وجود خطة إستراتيجية قومية للبحث العلمى	٢,٠٠	١٦	متوسط
١١٦	إيجاد آليات لتفعيل الحرية الاكاديمية وحقوق الملكية الفكرية	٢,٢٥	١٤	متوسط
١١٧	ضرورة ملاحقة التطورات التكنولوجية السريعةعلى المستوى العالمى	٢,٣٠	١٣	متوسط
١١٨	تفعيل الانشطة الإبداعية التى تجذب الطلاب للمارستها داخل الجامعة	١,٩٠	١٨	متوسط
	المتوسط العام للمحور	٢,٣٥		مرتفع

يتضح من الجدول السابق أهمية إجراءات تفعيل دور جامعة الفيوم لتلبية متطلبات مجتمع المعرفة ، حيث بلغ المتوسط العام للمحور الرابع ٢,٣٥، مما يشير إلى مستوى اتفاق مرتفع بين الخبراء على أهمية هذه الاجراءات، ويفسر ذلك بأن الجامعة بحاجة إلى مجموعة من الإمكانات المادية والفنية التى تمكنها من أداء دورها فى مجتمع المعرفة، والتى يمثل غيابها معوقات لهذا الدور.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة محمد (٢٠٠٨) التى أوصت بضرورة توفير مجموعة من الإجراءات التى تكفل توفير الإمكانات اللازمة لتفعيل أدوار مؤسسات التعليم العالى لتبية متطلبات مجتمع المعرفة ، مثل وجود بنية تحتية تعليمية وبحثية ،وإدارة عمليات التعليم والبحث والثقافة المجتمعية، كما تتفق مع دراسة عبد العزيز (٢٠١٠) التى أوصت بضرورة

توفير مجموعةمن المتطلبات لتفعيل دورالجامعة منها على سبيل المثال توفير إدارة جامعية تمتلك مقومات الإبداع والإبتكار.

ويتضح من الجدول السابق حصول العبارة رقم (١٠١) على الرتبة الأولى حيث حصلت على إتفاق أغلب الخبراء الخبراء على أهميتهما فى تفعيل دور الجامعة فى تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة، وتتعلق هذه العبارة بضرورة المشاركة المجتمعية فى تخطيط التعليم الجامعى وإدارته وتمويله ، ويفسر اتفاق الخبراء على أهمية هذه العبارة وحصولها على الرتبة الأولى على مستوى المحور، بأن أغلب الجامعات بما فى ذلك جامعة الفيوم مازالت تعتمد على الدولة كمصدر رئيسى لتمويل أنشطتها، وقد أن الأوان لإشراك القطاع الخاص فى بعض المشاريع التعليمية والتى يتطلبها مجتمع المعرفة.

أما العبارة رقم (١٠٧) فقد حصلت على المرتبة الثانية والتى تتعلق بإيجاد ألية لزيادة مصادر التمويل اللازمة للجامعة وربما يعود ذلك إلى قلة الموارد المالية المتاحة للجامعة والتى تقتصر على إستثمارات الجامعة الإقتصادية، وهى قليلة فهى ترتكز بالدرجة الأولى على ما يدفعه الطلبة من رسوم جامعية ، وعلى الدعم الحكومى بها ، ويرى الخبراء أن إعتماد الجامعةعلى الدعم الحكومى جعلها تهمل الموارد المالية الأخرى التى يمكن أن تقدم لها ، مع العلم بأن الدعم الحكومى المقدم للجامعة قد يتعرض إلى التقلب حسب الأوضاع الإقتصادية مما يؤثر على المسيرة الاكاديمية للجامعة ، الأمر الذى يتطلب ضرورة توفير مصادر تمويل إضافية للجامعة.

وجاءت العبارة رقم(١٠٥)فى المرتبة الثالثة والتى نصت على الحد من التدخل الحكومى فى الشئون الداخلية للجامعة مما يفقدها الإستقلالية التى تسعى إلى تحقيقها ، وربما يعتبر ذلك نتيجة للعبارة السابقة حيث أن إعتماد الجامعةعلى الدعم الحكومى بصفة أساسية جعل الحكومة تتدخل فى شئونها الداخلية.

أما العبارة رقم (١٠٤) والتى نصت على ضرورة المواءمة بين مخرجات الجامعة وإحتياجات سوق العمل فقد جاءت فى المرتبة الرابعة حيث يتفق الخبراء على أهمية هذه العبارة، وذلك قد يكون راجعا إلى طبيعة سوق العمل التى تشهد تغيرات سريعة ، فبعض التخصصات تختفى من سوق العمل ، وتظهر تخصصات أخرى ،وهذا يفرض على الجامعة

تحديا وهوضرورة دراسة سوق العمل دراسة عميقة لمعرفة التخصصات التى سيكون بحاجة إليها وقت تخرج الطلاب.

وحصلت بعض العبارات على مراتب متوسطة على مستوى المحور الرابع، حيث حصلت العبارات أرقام (١٠٦ ، ١٠٨، ١٠٩،١١٨)، على مستوى اتفاق متوسط تراوح ما بين(١,٧٥ ، ١,٩٠) وربما يرجع ذلك إلى أن بعض الخبراء يروا أن بعض هذه الإجراءات موجودة فى الواقع ولكنها غير مفعلة بدرجة كافية، مثل وجود آليات للشراكة الفعالة بين كليات الجامعة ووزارة التعليم لتطبيق المعرفة، إنشاء قاعدة بيانات مركزية داخل الجامعة، تفعيل قنوات الإتصال بين القيادات الإدارية بالجامعة والقيادات فى المجتمع، تفعيل الأنشطة الإبداعية التى تجذب الطلاب للمارستها داخل الجامعة.

ثالثاً: التصور المقترح لتفعيل دور الجامعة لتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة

على ضوء نتائج الدراسة فى جانبها النظرى، وما تم استخلاصه من نتائج وفقاً لتطبيق أسلوب دلفى على مجموعة الخبراء، يمكن الإجابة على السؤال الخامس للدراسة، من خلال تصو مقترح لتفعيل دور الجامعة لتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة ، يقوم على مجموعة من المنطلقات والأسس، ويسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف من خلال مجموعة من الإجراءات والآليات، وذلك فيما يلى:

أ -المنطلقات الأساسية للتصور المقترح

- تعد منظومة الجامعة أبرز المداخل الحاكمة لتأسيس مجتمع المعرفة التي أصبحت تمثل ضرورة ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية.
- إنتاج المعرفة وتطبيقها هو الذى يكفل بناء مجتمعات المعرفة وليس نقل المعرفة واستيرادها.
- اعتبار المعرفة متعددة الأبعاد وضرورة الفصل بين النظرية والتطبيق وبين المعارف الضمنية والصريحة.
- يعد قيام الجامعة بأدوارها ووظائفها الأساس الفعلي لطبيعة العلاقة بين الجامعة والمجتمع، لذا فثمة ضرورة لإعادة النظر في هذه الأدوار.

- إن مجتمع المعرفة لاينمو إلاداخل بيئة تؤمن بالمعرفة، وبدورها المجتمعى والإقتصادى ،كما أن هذا المجتمع لاينطور إلا ضمن حركة علمية وفكرية وثقافية تنأى عن الإنغلاق والتزمت ،وتنجو بإتجاه التنوع والتعدد والنسبية .

ب -أهداف التصور المقترح:

استهدف التصور المقترح بصفة رئيسة تفعيل دور الجامعة لتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة، والمعبر عنها في صورة من الإجراءات والآليات التي تساعد الجامعة في تحقيق وظائفها، ومن هذه الأهداف ما يلى:

- ربط التعليم الجامعي باحتياجات سوق العمل.
- زيادة مصادر التمويل الخاصة بالبحث العلمي وتنويعها.
- تقديم خدمات وبرامج تتناسب مع متطلبات مجتمع المعرفة.

ج - الأدوار المقترحة الواجب على الجامعة القيام بها لتلبية متطلبات مجتمع المعرفة

يتطلب من الجامعة مجموعة من الأدوار اللازم توافرها لتخريج أفراد قادرين على انتاج المعرفة واستخدامها فى مجالات حياتهم التعليمية والاجتماعية، ويمكن توضيح هذه الأدوار فيما يلى:

رؤية الجامعة:

- التركيز على حماية حقوق الملكية الفكرية ، ودعم أصحاب براءات الإختراع ماديا ومعنويا، تمويل الأفكار الإبداعية والإبتكارية المنتجة للمعرفة.
- توفرالمناخ المناسب لممارسة الحرية الأكاديمية فى كل مؤسساتها التعليمية والبحثية والخدمية،تحسينا لأجواء العمل، وضمانا لتحقيق عملية الإبداع المعرفى والبحث العلمى، وأداء الوظائف الجامعية فى مجالى التربية والتنشئة، وتعظيما لعوائد عمليات التطوير وتوكيد الجودة والأداء التى تجرى على قدم وساق بالجامعات.
- توليد المعرفة من خلال البحث والتطوير وفقا للأساليب العلمية. ، إضافة إلى تحديد الأسس وتحديد الآليات التى تكفل تعظيم عملية التعاون والانفتاح الداخلى بينها وبين الجامعات المصريةالأخرى ومراكزها البحثية، وترسيخ روح التعاون وإذكاء التنافس بينها، فى إطار من الالتزام الوطنى بالتكامل المعرفى والوظيفى.

البرامج والأنشطة الجامعية:

- تنمية أساليب التفكير الناقد لدى الأفراد لبناء القدرات التنافسية.
- إستخدم أنشطة إثرائية تعزز ثقافة نشر المعرفة وتبادلها.
- تطوير البرامج الاكاديمية والمناهج وتحديثها بصورة منتظمة، تطبيق نظام الجودة فى كافة برامجها التعليمية.
- إبتكار مراكز الجامعة البحثية برامج معرفية مقننة تهيىء لمجتمع المعرفة، مع تطبيق التجارب التربوية العالمية الناجحة فى ميدان إنتاج المعرفة وإستهلاكها.
- تدعيم الأنشطة ذات الطابع الإستكشافى لتحقيق مجتمع المعرفة.

مجال خدمة المجتمع:

- التنوع في مجالات البحوث وربطها بخدمة المجتمع للوصول إلى حلول لمشكلاتهمن خلال تشكيل فرق بحثية لدراسة مشكلات المجتمع وحله.
- إعطاء فرصة للمجتمع المحلى للمشاركة في إدارة التعليم الجامعي.
- زيادة التعاون بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني، بحيث تساهم هذا الهيئات والمؤسسات في تمويل البحث العلمي.
- ربط الإنتاج المعرفي خاصة البحوث والتأليف العلمي، بحاجة المجتمع والقطاعات التنموية التي تخدمها الجامعة، من خلال مخطط بحثى تصنعه الجامعة بمشاركة الهيئات المستخدمة للمعرفة.
- مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في تأسيس مجتمع المعرفة، من حيث مساهمتها في تمويل التعليم الجامعي، وتبنيها لبعض المشاريع البحثية وعقد الدورات التدريبية لخريجي الجامعات لتأهيلهم معرفياً، وتزويدهم بمهارات سوق العمل.
- فتح مراكز تسويق الخدمات الجامعية للمجتمع المحلى.
- توظيف المعرفة المنتجة فى معالجة مشكلات المجتمع،مع إطلاع وتوجيه أفراد المجتمع المحلى على المستجدات التى تحدث فى مختلف أنحاء العالم.

٤ - مجال البحث العلمي:

- **زيادة إنتاجية البحث العلمي من قِبل الجامعة والتبادل مع مراكز البحوث العربية، وذلك من خلال زيادة عدد المجلات والكتب والدوريات التي ينتجها أعضاء هيئة التدريس.**
- **التوسع في إجراء البحوث العلمية من قِبل أعضاء هيئة التدريس وتدريب الطلاب على إنتاج المعرفة، وربطها بمشكلات واقعية واجتماعية، ونشر نتائجها وتداولها وتطبيقها، بحيث تحول الجامعة إلى مصنع لإنتاج المعرفة.**
- **الإهتمام بإجراء البحوث التطبيقية التي تسهم في تنمية المجتمع ورفع كفاءته.**
- **قيام تفاعل أكاديمي بين كليات الجامعة وبين الأقسام الأكاديمية المختلفة داخل كل كلية كبنية تنظيمية فعالة، مما يثرى البحث العلمي ويزيد من قدرة الجامعة على إنتاج المعرفة.**
- **الإنفتاح العلمي على الجامعات الأجنبية والإستفادة من خبراتها العالمية، بما يدعم فرص الجامعة على الإبداع، والإسهام في حلقات المعرفة.**
- **تشجيع فرص النشر العلمي الإلكتروني بأجور رمزية،وكذلك النشر على المستوى الدولى باعتباره مقوماً لدعم إنتاج المعرفة فى مجتمع المعرفة**
- **تشجع أعضاء هيئة التدريس للمشاركة فى المؤتمرات والندوات العلمية،مع حثهم على ترجمة كتب عالمية تشتمل معارف جديدة، والإطلاع على أحدث الدراسات العلمية المتميزة .**

٥ - الموارد البشرية:

- **تحديد نصيبا من المحاضرات يمكن من تطوير الاداء الاكاديمى والبحثى لاعضاء هيئة التدريس، مع تقليل المهام الإدارية المعيقة للأداء.**
- **تكوين اللجان العلمية وفق معيار المعرفة المتجددة ، والتمكن المهارى.**
- **حث أعضاء هيئة التدريس على الإسهام فى البحث العلمى بحوافز مادية ومعنوية.**
- **إجراء البحوث العلمية التطبيقية لتزويد المجتمع بالمعرفة المتخصصة، مع بناء قاعدة أساسية من الموارد البشرية لتواكب التطورات المعرفية.**

6 - البيئة التعليمية الجامعية:

- **إتاحة المكتبة الجامعية لجميع أعضاء هيئة التدريس للإستفادة من مصادر التعلم، مع توفير المراجع والمصادر العلمية الكافية**
- **توفير مراكز علمية متخصصة لتعليم اللغات، وكذلك توفير مراكز علمية لإعداد المترجمين المتخصصين بغية نقل المعرفة.**
- **ضم مكتبة رقمية ذات مواصفات عالمية تهيىء لمجتمع المعرفة، على أن تكون مزودة بمرافق كافية للإستفادة من تكنولوجيا المعلومات.**
- **توفير مختبرات لممارسة الجانب التطبيقى للمعرفة.**

د - الإجراءات والآليات اللازمة لتفعيل أدوار جامعة الفيوم

يتطلب تفعيل دور جامعة الفيوم فى مجتمع المعرفة مجموعة من الإجراءات والآليات التى تكفل توفير البيئة الداعمة لتبية متطلبات مجتمع المعرفة، باعتبار أن مجتمع المعرفة لا ينمو إلا داخل بيئة تؤمن بالمعرفة، ويمكن توضيح إجراءات وآليات تفعيل دور جامعة الفيوم لتلبية متطلبات مجتمع المعرفة فيما يلى:

- **ضرورة المشاركة المجتمعية فى تخطيط التعليم الجامعى وإدارته وتمويله.**
- **إيجاد ألية لزيادة مصادر التمويل اللازمة للجامعة وتنوعها.**
- **الحد من التدخل الحكومى فى الشئون الداخلية للجامعة مما يفقدها الإستقلالية التى تسعى إلى تحقيقها.**
- **ضرورة المواءمة بين مخرجات الجامعة وإحتياجات سوق العمل.**
- **ضرورة مواكبة البرامج والمناهج الدراسية للتطورات العلمية.**
- **ربط برامج التعليم الأكاديمى بمشكلات المجتمع المحلى.**
- **تطوير النظم واللوائح الخاصة بالجامعة.**
- **التلاحم بين الجامعة ومؤسسات العمل بالمجتمع.**
- **تشجيع حضور أعضاء هيئة التدريس للندوات والمؤتمرات العلمية على المستويات الدولية.**
- **الإنفتاح العالمى على الجامعات الأجنبية والإستفادة من خبراتها.**

- **ربط الإنتاج المعرفى خاصة البحوث والتأليف العلمى بحاجة المجتمع والقطاعات التنموية التى تخدمها الجامعة.**
- **تفعيل دور الجامعة فى تشجيع الدراسات والأبحاث الجادة.**
- **تشجيع فرص النشر العلمى الإلكترونى بأجور رمزية.**
- **إنشاء وحدات لتسويق نتائج البحوث .**
- **تقليل الأعباء الملقاة على عاتق أعضاء هيئة التدريس بما يساعد فى أداء المهام البحثية.**
- **تقوية العلاقة بين الجامعة والمؤسسات البحثية من جهة والقطاعات الإنتاجية والخدمية والصناعيةمن جهة أخرى.**
- **التشجيع على ضرورة وجود فرق بحثية متخصصة لدراسة مشكلات المجتمعات.**
- **إيجاد أليات لتفعيل الحرية الأكاديمية وحقوق الملكية الفكرية.**
- **تسهيل الزيارات العلمية لأعضاء هيئة التدريس إلى جامعات الدول المتقدمة.**
- **ضرورة وجود خطة إستراتيجية قومية للبحث العلمى.**
- **تطوير المكتبات الجامعية والنظم الرقمية بها، بما يكفل الاشتراك فى قواعد المعلومات الدولية.**
- **قيام الجامعة بتحديث المختبرات العلمية والمرافق التعليمية بما يواكب التطور الحادث فى مجتمع المعرفة.**

المراجع:

أولا المراجع العربية :

١. إبراهيم عبد الرافع السمادوني ، سهام ياسين أحمد ، تفعيل دور عضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية في مجال خدمة المجتمع ، **مجلة التربية** ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، ع١٢٧ جزء أول أكتوبر ٢٠٠٥ ص١٧ .

٢. أحمد عوض، زياد بركات، واقع دور الجامعات العربية فى تنمية مجتمع المعرفة من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس فيها، **الراصد الدولى**، السنة الثانية،العدد الخامس عشر، المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالى،٢٠١٢ .

٣. أحمد غنيم ،**نظم دعم القرار** ،المكتبة المصرية للنشر والتوزيع ، مصر ، ٢٠٠٤.

٤. أحمد محمد عبدالعزيز، مرتكزات الأدوار الجديدة للجامعات المصرية لمواكبة مجتمع المعرفة رؤية استراتيجية، **المؤتمر الدولى الخامس (مستقبل إصلاح التعليم العربى لمجتمع المعرفة تجارب ومعايير ورؤى)**، فى الفترة من ١٣-١٥ يوليو، المجلد الثانى، القاهرة: المركز العربى للتعليم والتنمية،٢٠١٠.

٥. أسامة حسين إبراهيم باهى ، المؤثرات الاجتماعية والاقتصاية على التعليم الجامعى فى مصر خلال النصف الثانى من القرن العشرين بحث مرجعى، **مجلة التربية جامعة الأزهر**، كلية التربية، ع١٠٣، أكتوبر ، ٢٠٠١ص ص ٣-٥٢.

٦. أنور بيومى مصطفى أبو الخير، **استراتيجية مقترحة للبرامج التحويلية والتجديدية لخريجى التعليم العالى فى ضوء احتياجات التنمية**، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٩٥.

٧. أية عبدالله أحمد النويهى ،دور الجامعات فى تقدم البحث العلمى وأثره على المجتمع،**المركز الديمقراطى العربى للدراسات الإستراتيجية والإقتصادية والسياسية**، يونيو ،٢٠١٤.

٨. البحث العلمي والتنمية ،**أعمال الملتقى الوطني**، الرباط13 و 14أبريل ،منشورات كتابة الدولة المكلفة بالبحث العلمي،2001.

٩. برنامج الأمم المتحدة الانمائى ،**تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣، نحو إقامة مجتمع المعرفة**. الأردن: المكتب الإقليمى للدول العربية،٢٠٠٣.

١٠.برنامج الأمم المتحدة الانمائى، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢، خلق الفرص للأجيال القادمة.** الأردن: المكتب الإقليمى للدول العربية،٢٠٠٢.

١١.برنامج الأمم المتحدة الانمائى، **تقرير المعرفة العربى للعام ٢٠١٠/٢٠١١، إعداد الأجيال القادمة لمجتمع المعرفة**، دبى، مؤسسة فهد بن راشد أل مكتوم،٢٠١٢.

١٢.بشير صالح الرشيدى وآخرون ،الموسوعة العلمية للتربية، **سلسلة الموسوعات العلمية**، الكويت، مؤسسة الكويت للتقدم العلمى،٢٠٠٤.

١٣.تقرير التنميةالإنسانية العربية،**برنامج الأمم المتحدةالإنمائى والصندوق العربى للإنماءالإقتصادى والإجتماعى** ،٢٠٠٣.

١٤.التقرير الختامى للمؤتمر التربوى الرابع لكلية التربية ،التعليم الجامعى بين إنتاج المعرفة وإستهلاكها، **مجلة العلوم التربوية والنفسية**،العدد(١)،ديسمبر ،٢٠٠٠،صص١٩٤-١٩٧.

١٥.جابرعبد الحميد ، أحمد خيرى كاظم ، **مناهج البحث فى التربية وعلم النفس**، القاهرة، دار النهضة المصرية،٢٠٠٩.

١٦.حامد عمار ، **فى التنمية البشرية وتعليم المستقبل ،رؤية معيارية** ،مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة ،١٩٩٩.

١٧.حامد عمار، ***من همومنا التربوية والثقافية***، القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب ،١٩٩٥.

١٨.حسام الدين محمد مازن : الاتجاه المنظومى لتنمية مهارات التفكير المعرفية وفوق المعرفية لبناء مجتمع المعرفة العربى فى ضوء معايير الجودة الشاملة العالمية، **فى مؤتمر المعلوماتية ومنظومة التعليم**، فى الفترة من ٥-٦ يوليو ٢٠٠٦، الجمعية العربية لتكنولوجيا التربية بالتعاون مع معهد الدراسات التربوية والبرنامج القومى لتكنولوجيا التعليم، القاهرة، المجلد الأول، ص ص ١٣٠، ١٣١

١٩.حسن الباتع محمد عبد العاطى،التعليم العربى بين إستشراف المستقبل وطلب الجودة والإعتماد، **مجلةالمعلوماتيةالسعودية**،العدد (١٩)،٢٠٠٧ .

٢٠.حسن أحمد عرابى همام ،دور الجامعة فى تنمية المجتمع ، **مؤتمر جامعة القاهرة الاول ،الجامعة والمجتمع** ،الفترة من ١٥-١٧ مايو ، مطبعة جامعة القاهرة ،القاهرة ، ١٩٩٠.

٢١.حسين البيلاوى ، سلامة عبد العظيم حسين، **إدارة المعرفة مستقبل التعليم في مجتمع المعرفة**،الدارالصولتية للتربية،الرياض،١٤٢٦هـ .

٢٢.الخطة الإستراتيجية لجامعة الفيوم،٢٠١٦-٢٠٢١)،رؤية مستقبلية ، جامعة الفيوم.

٢٣.ربحى مصطفى عليان ،مجتمع المعرفة :مفاهيم أساسية ، **أعمال المؤتمر الثالث والعشرون للإتحاد العربى للمكتبات والمعلومات**،قطر ، المجلد (٣)،٢٠١٢ .

٢٤.رشا سعد شرف ، **استراتيجية مقترحة لتطوير التعليم الجامعى فى مصر، دراسة مستقبلية**، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة حلوان، ٢٠٠٢.

٢٥.رضا أحمد المحمدى ، **تصور مقترح لدور الجامعة بمصر في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعةالأزهر،٢٠١٠.

٢٦.سحر محمد محمد حرب ،رؤية مقترحة لتطوير الدور المجتمعى لعضو هيئة التدريس الجامعى الفلسطينى لتلبية متطلبات مجتمع المعرفة،**مجلةالقراءة والمعرفة**،العدد(١٧٥)،مايو ،مصر ،٢٠١٦،انظر الرابط،: http://search.mandumah.com/Record/760752 .

٢٧.سعد على بكرى ،**التحول إلى مجتمع المعرفة** ،الرياض ،مكتبة الملك عبد العزيز العامة ،٢٠٠٥

٢٨.سعد غالب ياسين، **نظم إدارة المعرفة وراس المال الفكرى العربى** ،أبوظبى،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،٢٠٠٧ .

٢٩.سليمان الحسينى ، الثوابت والمتغيرات فى مجتمع المعرفة ،**ورقةعمل مقدمة إلى ندوة الإسلام ومجتمع المعرفة** ،مركز السلطان قابوس للثقافة الإسلامية ،مسقط ،٢-٣ مارس ،٢٠٠٩.

٣٠.سندس جاسم شعبيث ، الاستثمار في التعليم وأثره على سوق العمل ، **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**،لمجلد(١٦٩،ع(٤٤)،٢٠١٣،ص٣٥.

٣١.السيد محمد ناس ، تمويل التعليم العالى دراسة مقارنة بين مصر واليابان والولايات المتحدة الأمريكية،فى سعيد طه والسيد محمد ناس ، قضايا فى التعليم العالى والجامعى، **دراسات تربوية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ٢٠٠٣ ،ص ص١٦٧-٢٤٢.

٣٢.شبل بدران،جمال الدهشان ،،**التجديدفى التعليم الجامعى**،القاهرة ،دار القباء للطباعة والنشروالتوزيع،،٢٠٠١.

٣٣.صابر جيدوري، الأبعاد التربوية لجدل الثابت والمتحول في فلسفة التربية" دراسة تحليلية" مقارنة في الأنساق الفكرية للتربية العربية، ***مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية***، *المجلد ٢٥ـ العدد (١و٢)*، دمشق، جامعة دمشق،٢٠٠٩.

٣٤.صابر عوض جيدورى وبشار عوض جيدورى، دور الجامعة فى تحقيق مقومات مجتمع المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فى جامعة دمشق،**المجلة التربوية** ،الجزء الثانى ، العدد ١١٨،مارس ، ٢٠١٦.

٣٥.صالح شاكر حسين،إسهامات الجامعات العراقية في بناء مجتمع المعرفة،**مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية**،جامعة الكوفة، العدد ٩، ٢٠١٦.

٣٦.صباح حسن الزبيدي، دور الجامعات العربية في بناء مجتمع المعرفة في ضوء الإرهاب المعلوماتي: نظرة نقدية، **ورقة علمية مقدمة في مؤتمر جامعة الحسين بن طلال الدولي تحت شعار الإرهاب في العصر الرقمي**،٢٠٠٨.

٣٧.صلاح الدين محمد توفيق وهانى محمد يونس موسى ،دور التعلم الإلكترونى فى بناء مجتمع المعرفى العربى"دراسةإستشرافية"، **مجلة كلية التربية بشبين الكوم** ، جامعة المنوفية ، العدد(٣) ،٢٠٠٧.

٣٨.صلاح عايد الشرهان ، التعليم المفتوح والتعليم عن بعد في الوطن العربي نحو التطور والابداع،٢٠١٤انترنت أنظر الرابطwww.abhatoo.net,ma.

٣٩.عبد الرحمن العيسوي ، **تطوير التعليم الجامعي العربي** ، الإسكندرية ، منشأة المعارف د.ن صـ١٠ .

٤٠.عبد الفتاح جلال ، تجديد العملية التعليمية فى جامعة المستقبل ، **مجلة العلوم التربوية**،المجلد الأول ، العدد (١)، معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة ، القاهرة ،١٩٩٣.

٤١.عبد الوهاب عبد الوهاب،سباق الإبداع العلمى وفرص الإسهام فى بناء مجتمع المعرفة بالوطن العربى، **ورقة مقدمة للمؤتمر العلمى الدولى الأول عن مجتمع المعرفة :التحديات الإجتماعيةوالثقافية واللغوية فى العالم العربى** ،جامعة السلطان قابوس ،مسقط،٢-٤ ديسمبر ،٢٠٠٧.

٤٢.عبدالتواب عبدالتواب عبداللاه،الجامعة ودورها التنموى فى مجتمع المعرفة،**مجلة كلية التربية بأسيوط**،مج ،٣١،ع٢،فبراير،٢٠١٥،أنظر
الرابطhttp://search.mandumah.com/Record/675957.

٤٣.عبدالطيف حسين حيدر، الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم فى الوطن العربى فى ظل مجتمع المعرفة. **مجلة كلية التربية جامعة الامارات العربية المتحدة**، السنة التاسعة عشر، العدد ٢١ ،٢٠٠٤.

٤٤.عصام الفيلالى ، تجربة جامعة الملك عبد العزيز فى التحول نحو مجتمع المعرفة ، **ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولى عن مجتمع المعرفة ، التحديات الإجتماعية والثقافية واللغوية فى العالم العربى** ، جامعة السلطان قابوس ، مسقط ،٢٠٠٧

٤٥. عصام عز العرب عبد الله ، **مستقبل التعليم الجامعى المصرى فى ضوء المتغيرات المجتمعيةالمعاصرة**، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة طنطا، ٢٠٠٥ .

٤٦. عطية إسماعيل أبو الشيخ، دور التعليم العالي في بناء مجتمع المعرفة العربي في ظل تحديات العصر، **المؤتمر العربي الثالث، الجامعات العربية التحديات والآفاق**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،٢٠١٠.

٤٧. على عبد الرءوف محمد نصار،تفعيل مقومات البحث التربوى فى جامعة القصيم على ضوء متطلبات مجتمع المعرفة رؤية مستقبلية،**المجلة العربية لضمان الجودةفى التعليم الجامعى**،اليمن،المجلد(٨)،العدد(٢٠)،٢٠١٥.

٤٨. فاروق عبده فليه ، أحمد عبدالفتاح الزكى ، **الدراسات المستقبلية منظور تربوى**، الأردن،عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع،٢٠٠٣.

٤٩. فتحي درويش عشيبة، ***دراسات في تطوير التعليم الجامعي في ضوء التحديات المعاصرة***. القاهرة، الحديثة للكتاب الجامعي،٢٠٠٩.

٥٠. فلاح خلف علي الربيعي، كيفية الموائمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، **المؤتمر العلمي الثالث**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية،, ٢٠١٤ ،ص٢٤٦.

٥١. محمد إبراهيم محمد الشطلاوى ،بعض مشكلات أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية التى تحول دون تحقيقهم لبعض وظائف الجامعة ، **المؤتمر السنوى الثامن لقسم أصول التربية ،الاداء الجامعى، كليات التربية الواقع والطموحات**، فى الفترة من ٧-٩ سبتمبر ، المنصورة ،١٩٩٣.

٥٢. محمد العزب ، دورالجامعات في بناء مجتمع المعرفة، **ورقة مقدمة للملتقى العربي الأول حول دور الجامعات فى تنمية وخدمة المجتمع** ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، الأسكندرية ،٢٠٠٦

٥٣. محمد طه حفنى ، **بعض مشكلات التعليم العالى ودورها فى هجرة الكفاءات العلمية دراسة مقارنة فى مصر والسودان والعراق**، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٩٠ .

٥٤. محمد على نصر ، رؤى مستقبلية وتجارب إقليمية وعالمية لتطوير وتحديث التعليم العالى العربى فى ضوء متطلبات العصر، **المؤتمر القومى السنوى الحادى عشر (العربى الثالث)لمركز تطوير التعليم الجامعى**، التعليم الجامعى المصرى آفاق الإصلاح والتطوير ١٨-١٩ديسمبر ،٢٠٠٤جامعة عين شمس، بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية، الجزء الأول، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤،صص٤٨١-٥٠٢.

٥٥.محمد عودة الذيبانى، دور الجامعات السعودية فى بناء مجتمع المعرفة كخيار استراتيجى للمملكة العربية السعودية. **مجلة رسالة الخليج العربى**، العدد ١٢٤، الرياض، مكتب التربية العربى لدول الخليج،٢٠١٢ .

٥٦.محمد فالح الجهنى،تطبيق افتراضي لأسلوب دلفاي في الدراسات المستقبلية. **مجلة المعرفة**، العدد ١٧٦،المملكة العربية السعودية: وزارة التربية والتعليم،٢٠٠٩.

٥٧.محمد محمد سكران، ***وظائف الجامعة المصرية على ضوء الاتجاهات التقليدية والمعاصرة***. القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع،٢٠٠١.

٥٨.محمد نبيل نوفل، ***تأملات في مستقبل التعليم العالي***. الكويت، دار سعاد الصباح ،١٩٩٢.

٥٩.محمدإبراهيم عيد، **مؤتمرالتربية فى مجتمع المعرفة**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦ ،ص١٤.

٦٠.المكتب الإقليمى للدول العربية : ***تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣*** "نحو إقامة مجتمع المعرفة"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى، عمان، ٢٠٠٣.

٦١.منال صبحى و محمد حسن الطراونة، رؤية مقترحة لسمات التعليم الجامعى المستقبلى فى الجامعات الأردنية فى ضوء متطلبات مجتمع المعرفة ،**مجلة العلوم التربوية والنفسية** ، البحرين ، المجلد (١٣) ،العدد (٤) ،٢٠١٢.

٦٢.منصور بن نايف بن ماشع العتيبى ،الإرشاد الاكاديمى فى كلية التربية بجامعة نجران فى ضوء متطلبات مجتمع المعرفة من وجهة نظر الطلبة ،**المجلة السعودية للتعليم العالى** ،السعودية ، العدد(١٤) ،أكتوبر ،٢٠١٥ ،صص١١-٣٩.

٦٣.منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، **التقرير العالمى لليونسكو من مجتمع المعلومات إلى مجتمعات المعرفة**. باريس، صدر عن منظمة اليونسكو،٢٠٠٥.

٦٤.مهرى أمين دياب ، و نجوى يوسف جمال الدين ،أهداف الجامعات فى مصر وقضاياها فى مجتمع المعرفة رؤية ميدانية من منظور أعضاء هيئة التدريس بجامعتى القاهرة وبنها، **مجلة العلوم التربوية**، العدد الرابع، اكتوبر،٢٠٠٧.

٦٥.نادية حسن السيد، صلاح الدين توفيق،تفعيل دور التعليم الجامعي العربي في تأسيس مجتمع المعرفة، **المؤتمر السنوي الثالث للمركز العربي للتعليم والتنمية "توظيف المعلوماتية في ثقافة الأجيال العربية" (رؤى واستراتيجيات تربوية)** ،القاهرة، برج سما، فبراير، ٢٠٠٨.

٦٦.نادية حسين على، عفاف محمد ،تفعيل دور التعليم الجامعى فى تأسيس مجتمع المعرفة رؤية مستقبلية. **مؤتمر توظيف المعلوماتية فى ثقافة الأجيال العربية**، المركز العربى للتعليم والتنمية بالاشتراك مع جامعة سيناء والشبكة العربية للتعليم المفتوح بالقاهرة، ٢٠٠٨.

٦٧.نحو إقامة مجتمع المعرفة "، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣**، المكتب الأقليمى للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى: الصندوق العربىUNDP للإنماء الاقتصادى والاجتماعى، ٢٠٠٣: ١٦٦-١٦٧.

٦٨.نهلة عبد القادر قيطة ، **دور الجامعات الفلسطينية في بناء مجتمع المعرفة وسبل تفعيله**، رسالة ماجستيرغير منشورة، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١١.

٦٩.هالة مختار الوحش،مدى توافر متطلبات مجتمع المعرفة بكليات جامعة الملك خالد ببيشة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس،**مجلة العلوم التربوية والنفسية** ، جامعة القصيم ،السعودية،مج ٩،ع١،اكتوبر،٢٠١٥.

٧٠.وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، **التقرير الوطني لحال التنمية البشرية**، العراق ، بغداد , 2008,ص.٣٨.

٧١.وناس المنصف ، **مجتمع المعرفة والإعلام** ،٢٠٠٢ .

٧٢.يوسف سيد محمود ، أبعاد أزمة التعليم الجامعى، دراسة تحليلية، **مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعى رؤية لجامعة المستقبل**، ٢مايو ،جامعة القاهرة، ١٩٩٩ ، ص ص. ١٠-٣٤

٧٣.يوسف سيد محمود ، التحالفات والشراكات بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية مدخل لتطوير التعليم الجامعى، **المؤتمر القومى السنوى العاشر (العربى الثانى)لمركز تطوير التعليم الجامعى**، جامعةالمستقبل فى الوطن العربى، ٢٨-٢٧ديسمبر ،جامعة عين شمس، ٢٠٠٣ ، ص ص١٦٥-١٩١.

ثانيا المراجع الأجنبية:

1-Abdul Hamid, Norsiah & Zaman , Halimah**, Defining Malaysian Knowledge Society**: Results From The Delphi Technique, Malysia . Springer –Verlag Berlin,2009

2-Breekens, E. University Policies for the Knowledge Society: Global Standardization, **Local Reinvention.** Perspectives on Global Development and Technology, Vol. 7, No. 1, 2008, pp 15 – 36

3-Cortese, D. The Critical Role of Higher Education in Creating a Sustainable Future. ***Planning for Higher Education Joronal***. March–May, 2003, pp. 11-31

4-Drucker P. **Shaping The Managerial Mind, Authorized translation from the English language edition**, published by Jossy –Bass, San Francisco,1999.

5-Evers, hans-Dieter**,Knowledge Society the knowledge Gruop Germany**: University of boon,2002٥

6-Government of India. **Towards a Knowledge Society, Three years of the National Knowledge Commission**. Published by:National Knowledge Commission,Government of India, New Delhi, 2008

7-Meyer,J.&Frank,d,university expansion and the knowledge community**,theort soc**,journal,36(1),2007,287-311

8-Organization for Economic Co-operation & Development (OECD)..**Tertiary**

Education for the Knowledge Societ, OECD Thematic Review of Tertiary Education : Synthesis Report, April, 2008

9- Peijun, H. G. **The University in the Knowledge Economy**. Industry of Higher Education, 2009, 21,

Rajasingham,**The Future University in the Knowledge Society**١٠- **Revista Brasileira de Aprendizagem Aberta e a Distancia**. Sao Paulo Fevereiro, 2004 ،New Zealand: University of Wellington

11-Ronald Barnet, "The Purposes of Higher Education and The Changing Face of Academia**," Review of Education** , Vol.2 , No.1 , March 2004, p.62

12-Tuomi , I **From Periphery to certre : emerging research topics on knowledge society** .Technology Review 116 , Helsinki : TEKES , 2001

Valimaa Jussi. David Hoffman: Knowledge Society Discourse and-13 Higher Education, Higher Education, **The International Journal of Higher**

Education and Educational Planning, Vol. 56, No. 3, 2008

14-Valimaa, J. & Hoffman, D.. Knowledge Society Discourse and Higher Education**. Higher Education Journal**, No.56, 2008, pp.265- 285.

World Bank. ***Constructing Knowledge Societies: New Challenges For Tertiary Education***. The World Bank Group, October, 2002

15-Yves, P. Learning Spaces: an ICT-enabled Model of Future Learning in The Knowledge-based Society. **European Journal of Education**, Vol.42, No.2, Jun, 2007.

رابط بعض الجامعات المصنفة دوليا-١٦

http://www.ox.ac.uk/

http://www.umflint.edu/

http://www.polyu.edu.hk/

The Role of fayoum university in fulfilling the requirements of knowledge society in terms of some experts'view points